

# الإخوان وأول سنة في برلمان 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

ترقب الشعب المصري والمتابعون والمحللون أداء نواب الإخوان  
الذين فازوا في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، خاصة وأنهم

يمثلون 20% من نواب مجلس الشعب وهو ما لم يسبق أن حققته المعارضة المصرية منذ بدأت الحياة النيابية الحديثة. ولعل ذلك دفع الحزب الوطني وحكومته إلي بذل قصارى جهدهم لمنع نواب الإخوان من ممارسة نشاطهم الرقابي والتشريعي، بل ومارست الحكومة تعتمة إعلاميا علي أداء النواب الذي فرض نفسه منذ بدأت جلسات المجلس في منتصف ديسمبر 2005، وقد شهدت الدورة الأولى من الفصل التشريعي التاسع العديد من الأحداث الهامة التي كان لنواب الإخوان دور مؤثر فيها إما بفضها أو بتعديلها أو برفضها علي المجلس، ومضابط الجلسات ومحاضر لجان المجلس النوعية خير شاهد علي ما قام به نواب الكتلة البرلمانية للإخوان والذين لن يدخروا جهدا لخدمة أبناء دوائريهم سواء الذين منحوهم أصواتهم أو الذين انتخبوا غيرهم لأنهم يعملون في النهاية من أجل مصر التي تستحق بذل كل غال ونفيس من أجل نهضتها ونموها، وفي هذا الإصدار نقدم لشعبنا بعضا مما قدمته كتلة نواب الإخوان، وإن كنا علي يقين أن هذه الصفحات لن تحوي ما قامنا به خلال هذه الدورة والتي تجاوزت مشاركة الإخوان فيها بأكثر من 60% من الأداء العام للبرلمان، حيث قدموا 3498 طلب إحاطة وسؤال من إجمالي 7000 قدمها كل نواب البرلمان، وقدموا 19 استجوابا ناقش منهم البرلمان 9

استجابات من إجمالي 16 استجواب شهدها المجلس خلال الدورة المنقضية، فضلا عن 64 بيان عاجل و973 اقتراح برغبة ناقش فيها النواب مشاكل دوائريهم، و38 مشروع قانون وتعديل قدمتها الكتلة من 127 مشروع وتعديل، فضلا عن الخدمات المحلية التي قدمها النواب لدوائريهم، ولمزيد من المعلومات يمكنكم الإطلاع علي أخبار الكتلة من خلال موقع الجماعة الرسمي علي شبكة الإنترنت [www.ikhwanonline.com](http://www.ikhwanonline.com) أو من خلال مواقع الإخوان في المحافظات.

أ.د محمد سعد الكتاتني

رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين  
القاهرة في 24 / 9 / 2006

## شهادة غربية

نشرت جريدة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية في عددها الصادر يوم الخميس 23 من مارس 2006م إنَّ النشاط البرلماني لنواب الإخوان المسلمين قد لفت نظر كل المراقبين المحايدين ونقلت الجريدة عن نائب الكتلة البرلمانية للإخوان، حسين محمد إبراهيم مطالبته بالإصلاح السياسي في مصر خلال إحدى جلسات مجلس الشعب "الساخنة" كما وصفتها الجريدة، كما أشارت إلى انتقاداته الحادة لقوانين الطوارئ التي قال عنها إنها "زرعت الرعب في نفوس المصريين" بسبب ما تُعطيه من صلاحياتٍ لرجال الأمن في احتجاز وإخفاء المصريين في السجون دون تبرير .

وأشار التقرير إلى أن هذه المطالبات تعبر عن اتجاه الإخوان المسلمين نحو الإصلاح السياسي، وأكد التقرير أيضاً أن من بين كل تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي يبقى الإخوان المرجع الأساسي بالنسبة للمراقبين في مسألة كيفية مزج القوى السياسية الإسلامية بين المرجعية الإسلامية والقواعد الديمقراطية في ممارسة العمل السياسي .

وأوضح التقرير أنَّ النشاطَ البرلماني القوي للجماعة قد أدى إلى ضربات أمنية ضدها تمثل في حملة الاعتقالات التي نفذتها السلطات المصرية ضد أعضاء الإخوان المسلمين .

وتوضح الجريدة أنه على الرغم من أن الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين لا تحوز أغلبية إلا أنَّ أداءها وتنظيمها الجيد جعل للبرلمان صورة مختلفة عن الدورات السابقة، وتقلل الجريدة عن المحلل السياسي ضياء رشوان قوله: "لقد غيروا من شكل البرلمان، لقد جعلوا الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يشعر لأول مرة بأنه لا يعيش وحده في البرلمان فهناك كتلة معارضة تحوز 20% من أعضاء مجلس الشعب ."

وتورد الجريدة رد الإخوان على الانتقادات التي تقول بعدم إمكانية قيام نظام ديمقراطي وفق مرجعية إسلامية، وهو الرد الذي أكد عدم وجود تعارض بين الفكر الإسلامي وبين الممارسة السياسية الديمقراطية .

واختتمت الجريدة تقريرها بتعليق الإخوان المسلمين حول مستقبل الممارسة السياسية للجماعة في ظل العنف الحكومي ضدها، حيث نقلت عن المتحدث الإعلامي باسم الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في المجلس الدكتور حمدي حسن قوله: "الاعتقالات لن توقفنا، فقد اعتدناها وهي تجعلنا أقوى ."

# الفصل الأول كشف حساب

من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها من سجلات الأمانة العامة لمجلس الشعب فإن نواب الإخوان شاركوا بأكثر من 55% من الأعمال التي قام بها المجلس سواء داخل اللجان أو في الجلسات العامة والزيارات للمحافظات، والأداء الرقابي والتشريعي، ويمكن من خلال المعلومات التي سنعرضها في السطور القادمة أن نؤكد أن نواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين والذين مثلوا 20% من نواب البرلمان أي خمس المجلس استطاعوا أن يكسروا استحواذ الحزب الوطني بأغلبيته علي مجريات الأمور داخل قبة البرلمان، وكانوا سبباً مباشراً في تغيير عددا من القوانين وأبرزها قانون الصحافة ورسوم البناء. وما نعرضه في هذا الفصل عبارة عن تقرير موجز وعمام لأداء الكتلة وسوف نتوسع في بعض القضايا الأخرى خلال الفصول التالية

ومنذ بدأ المجلس أعماله كان واضحاً أن هناك موقف للأغلبية التي يسيطر عليها الحزب الوطني، وأن هناك حرصاً منها على كسر إرادة باقي النواب الممثلين في كتلة الإخوان 88 نائباً والمعارضة ( الوفد - التجمع - الكرامة تحت التأسيس ) 12 نائباً والمستقلين 16 نائباً .. فعمدت في جلسات الإجراءات الخاصة باختيار هيئات وتشكيلات اللجان إلى إسقاط جميع النواب الذين لا ينتمون إلى

4	صيدلي	7
14	مدير عام ورئيس قطاع	8
6	موظف	9
7	فني متخصص	10
5	مهندس	11
10	محاسب	12
3	مهندس زراعي	13
2	طبيب بيطري	14
1	صحفي	15
88	المجموع	

وقد عقد المجلس خلال هذا الدور 121 جلسة حرصت الكتلة على التواجد بكامل تشكيلها (88 نائبا) جميع الجلسات وبلغ متوسط تخلفات أعضاء الكتلة عن الجلسات العامة من 5 إلى 8 جلسة لكل نائب لظروف طارئة أو حالات سفر خارج الجمهورية وقد أدى هذا الوضع الى نتيجتين :

- أصبحت الأغلبية حريصة على حشد أعضائها خاصة عند مناقشة مشاريع القوانين والاتفاقيات الدولية التي تريد تمريرها ودأب رئيس المجلس على تذكير الأغلبية بضرورة حشد وحضور أعضائها خاصة عند التصويت

الأغلبية ورفضت عقد موائمة والسماح بتمثيل نسبي من مختلف التيارات ولم يفلت من هذا الترتيب إلا النائب الاخواني الدكتور أكرم الشاعر ليتمكن من شغل موقع وكيل لجنة الصحة.

ورغم ذلك فقد حققت الكتلة وجودا واضحا في اللجان من خلال أعضائها الذين تنوعت اختصاصاتهم وهو الأمر الذي امتازت به كتلة الأخوان مما مكنها من المشاركة في جميع لجان المجلس الـ 19 و ميز مشاركتهم وأدائهم البرلماني سواء في الجلسات العامة أو جلسات اللجان والحرص على أداء دورهم الرقابي والتشريعي بما يصب في مصلحة الوطن والمواطن على الصعيد الداخلي والخارجي.

وفيما يلي جدولاً يوضح تخصصات نواب الإخوان ومجالات عملهم:

م	التصنيف	العدد
1	أستاذ جامعة	8
2	عالم أزهرى	3
3	طبيب	6
4	محامى	6
5	مدرس	9
6	رجل أعمال	4

الثالثة: رفضاً لإهانة المنصة لرجال القضاة واتهامهم بتلوث الأفكار .

### الأداء التشريعي

وفيما يتعلق بالأداء التشريعي فقد تقدم نواب الكتلة بـ38 مشروع قانون واقتراح بمشروع قانون من إجمالي 33 مشروع قانون و94 اقتراحا بمشروع قانون ناقشها المجلس كان أهمها:

- مشروع قانون السلطة القضائية - د. سعد الكتاتني - صبحي صالح .

- مشروع قانون المحكمة الاقتصادية - د. حمدي حسن

- مشروع قانون الأزهر - علي لبن .

- مشروع قانون انتخاب شيخ الأزهر - علي لبن .

- مشروع قانون تعديل قانون المرافعات - حسين إبراهيم .

- مشروع قانون إنشاء نقابة للفلاحين - علي لبن .

- مشروع قانون انتخاب نقيب وأعضاء نقابة المعلمين من

الجمعية العمومية - علي لبن .

- مشروع قانون عودة جميع الأوقاف الخاص بالأزهر - علي

لبن .

- مشروع قانون إصلاح السلطة القضائية - علي لبن .

- مشروع قانون مهنة طب وجراحة الأسنان - د. حازم فاروق .

محملاً إياها مسئولية إقرار أي تشريع يخالف رأي الأغلبية لعدم حضورها بالشكل الكافي عند التصويت.

• نجحت المعارضة و على رأسها كتلة الإخوان المسلمين من تحقيق الأغلبية العددية في العديد من الجلسات وعلى وجه الخصوص عند مناقشة مشروعات قوانين : (قانون حماية المستهلك - قانون إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة - قانون تخفيض الرسوم المقررة على تراخيص البناء).

• نجحت الكتلة في التأثير في قرار الأغلبية خاصة عند مناقشة مشروع قانون يبسر توصيل المرافق للعقارات المبنية في الأماكن المرخصة والعشوائية وكذلك عند مناقشة مشروع قانون المناقصات والمزايدات.

و قد سجلت الكتلة بالتوافق مع نواب المعارضة والمستقلين ثلاث انسحابات من الجلسات العامة وهي كالآتي:

الأولى: أثناء رفض الكتلة لإهانة المنصة للنائب مصطفى محمد مصطفى ورفضها منحه كلمة بموجب الدستور واللائحة وفقاً للتقاليد البرلمانية.

الثانية: اعتراضا على مد حالة الطوارئ لمدة سنتين.

اللائحة نفسها ( الصادرة عام 1979) مثل طلب سحب الثقة من وزير العدل والدعوة لاجتماع المجلس مع برلمان دولة عربية أخرى وهو المجلس التشريعي الفلسطيني وعقد جلسة خاصة لمناقشة شأن من شئون المجلس، وقد قدم نواب الكتلة ما يجاوز 3498 طلب إحاطة وسؤال من إجمالي قرابة 7000 طلب إحاطة وسؤال قدمت للمجلس حسب تصريحات الأمين العام المستشار سامي مهران، أي بنسبة 50% من الطلبات والأسئلة التي قدمت وهي على النحو التالي: 3127 طلب إحاطة و 371 سؤالاً وقد بلغ إجمالي طلبات الإحاطة التي نظرها المجلس في دور الانعقاد الأول 2275 منها 1181 أجب عنها شفاهة حسب تقرير رئيس المجلس في الجلسة الختامية للدورة، كما تقدم نواب الإخوان بقرابة 64 بياناً عاجلاً و 973 اقتراح برغبة تجاوزت مع مطالب دوائهم وتطلعات مواطنيها من الخدمات والمرافق العامة الأساسية.

### 28 استجواب

وفيما يتعلق بالاستجوابات فقد قدم نواب الإخوان 28 استجواباً نوقش منها 9 استجوابات من إجمالي 16 استجواباً نظرها المجلس وهي:

- استجواب عن التلوث البيئي بحلوان - علي فتح الباب

- مشروع قانون لإلغاء الحبس الاحتياطي - حسين محمد .
- مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية - حسين محمد .
- مشروع قانون لتنظيم الخبرة القضائية - أحمد أبو بركة .
- مشروع قانون لتأهيل المعاقين - أحمد أبو بركة .
- مشروع قانون منع الحبس للصحفيين - محسن راضى .
- مشروع قانون تعديل رسوم النظافة - مهندس سعد الحسينى - محمد كسبة .
- مشروع قانون رفع الحد الأدنى لمعاش الضمان الإجتماعى - سعد الحسينى - محمد كسبة .
- مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون التخطيط العمرانى - الشيخ سيد عسكر .
- مشروع قانون تعديل قانون المحاكم العسكرية - حسين إبراهيم .
- مشروع قانون تعديل مواد 126 , 129 من قانون العقوبات - حسين محمد إبراهيم .

### الأداء الرقابي

أما الأداء الرقابي لنواب الإخوان فقد استخدم نواب الكتلة جميع الآليات الرقابية بل أعادوا الحياة لبعض مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشعب و التي لم تستخدم منذ عقدين و نصف هي عمر

- استجواب عن الانتهاكات التي تعرض لها المصريين المؤيدين لمطالب القضاة وعن التصريحات المستفزة لرئيس الوزراء - حمدي حسن
- استجواب إحتكار ورفع أسعار صناعة الأسمنت - سعد الحسيني
- استجواب عن تراجع معدلات الاستثمار - حمدي حسن
- استجواب عن إهدار الاتفاق الموقع بين مصر وسيراليون وتسهيل الاحتكار - أكرم الشاعر
- استجواب عن تصريحات رئيس الوزراء بأن مصر دولة علمانية - حسين محمد إبراهيم
- استجواب عن البطالة - أكرم الشاعر - إبراهيم أبو عوف

#### قضايا فجرها نواب الإخوان

- وقد فجر الإخوان العديد من القضايا الهامة داخل المجلس وكان أبرزها
- قضية الرسوم المسيئة للنبي الكريم
  - قضية كارثة العبارة.
  - قضية انفلونزا الطيور
  - قضية مساندة القضاء
  - قضية رفض العمل بحالة الطوارئ

- استجواب عن كارثة أنفلونزا الطيور - حمدي حسن - فريد إسماعيل
  - استجواب عن بيع شركة سيد للأدوية - فريد إسماعيل
  - استجواب فساد مشروع توشكي - أكرم الشاعر
  - استجواب عن إهدار المال العام وبيع القلاع الصناعية (عمر أفندي ) مقابل المعونات التي تحصل عليها مصر - أكرم الشاعر
  - استجواب الأغذية الفاسدة - أكرم الشاعر
  - استجواب بيع شركة كفر الدوار- مصطفى محمد - زكريا الجنائني
- أما الاستجابات التي لم تناقش فهي :

- استجواب عن تلوث مياه النيل - عزب مصطفى
- استجواب عن انتشار الفساد وخراب الذمم - سعد خليفة
- استجواب عن عبارة الموت (السلام) - حمدي حسن
- استجواب عن انتهاكات الشرطة - حسين محمد
- استجواب عن المخالفات الموجودة بالسياسة الأمنية لوزارة الداخلية - صبري خلف
- استجواب عن سوء الأداء الأمني وانتهاك الداخلية للدستور - سعد الحسيني

المذكرات شكلين إما من خلال إلقاء بيانات عاجلة تحت القبة أو رفع مذكرة موقعة من أعضاء الكتلة أو بعضا منهم ترفع لرئيس المجلس وغالبا ما كان يشاركونهم في التوقيع عليها نواب كتلتى المعارضة والمستقلين فى صورة رائعة من التضامن والتنسيق فى المواقف مثل :

- مذكرة برفض اتفاقية مكافحة الإرهاب.
- مذكرة برفض قانون الحكومة للسلطة القضائية .
- مذكرة برفض استمرار المجالس المحلية وتأجيل انتخابات المحليات.
- مذكرة حول حقائق ما جرى فى أزمة أنفلونزا الطيور.
- مذكرة برفض مشروعى الخطة والموازنة.
- مذكرة من الكتلة تطالب بتلجيم تصريحات نظيف ورد اعتبار البرلمان.
- مذكرة برفض بيان الحكومة ومذكرة الرد عليه.
- مذكرة برفض الحساب الختامى .
- مذكرة برفض مد العمل بقانون الطوارئ.

### الإخوان والإصلاح

تقدمت الكتلة بكل هيئتها وأعضائها الـ 88 نائبا بمذكرة شاملة تتضمن رؤيتهم فى الإصلاحات الدستورية التى طالب رئيس الجمهورية باستطلاع رأى النواب فى شأنها، وتضمنت رؤية

- قضية تفويض رئيس الجمهورية
- قضية تأجيل انتخابات المحليات
- قضية لبن الأطفال الفاسد
- قضية فضح الفساد فى المنح الدولية
- قضية سحب الثقة عن وزير العدل لتدخله فى أعمال السلطة القضائية
- قضية البطالة
- قضية عدم التفريط فى القلاع الصناعية
- قضية الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية و إصلاح التأمين الصحى .
- قضية مرور السفينة كلمنصو وحماية البيئة المصرية .
- قضية رفع كفاءة الخدمات التعليمية و الجديدة فى مواجهة الأمية .
- قضية استيراد المبيدات المتسرطنة .
- قضية صفقات الأغذية الفاسدة .
- قضية المعاناة فى مرفق السكك الحديدية .

أما المذكرات البرلمانية التى قدمها نواب الإخوان والخاصة بالمواقف السياسية الهامة فقد تقدم النواب بعدة مذكرات تتواكب مع المواقف السياسية من القضايا المعروضة عليهم وقد أخذت هذه

الكتلة للتعديلات الدستورية إلغاء 13 مادة وإجراء 23 تعديل تناولت السلطة التشريعية وعلاقتها بباقي السلطات لاسيما السلطة التنفيذية وسوف تعرض في جزء آخر من هذا الكتاب ملخصاً شاملاً لرؤية الكتلة حول التعديلات الدستورية.

### مشاركات اللجان

وقد شاركت كتلة الإخوان في جميع اللجان النوعية والمشاركة والتي عقدت 1149 اجتماعاً وقدمت 775 تقريراً نظرها المجلس وقد حرصت الكتلة على تقديم أفكارها الإصلاحية من خلال اجتماعات اللجان وتقاريرها.

وقد أشاد رئيس المجلس في كلمته الختامية لدور الانعقاد الأول بجميع النواب المستقلين ( غير الحزبيين) و في القلب منهم 88 نائباً هم أعضاء كتلة الإخوان و لم يدخل أي منهم ضمن إحصاء الصامتين بل جميعهم أبدى مشاركة فعالة تحت القبة تمثلت في 2106 مداخلة من إجمالي 2478 مداخلة كانت من نصيب المستقلين وكتلة الإخوان المسلمين.

كما حرص نواب الكتلة على المشاركة في جميع لجان المجلس الـ 19 ولقد تميز أدائهم بالجدية والالتزام بمواعيد الانعقاد وعدم التفرقة في جلساتها وجلسات المجلس من حيث الحضور والمشاركة الفاعلة في مناقشة الموضوعات المحالة إليها بعمق

وتدقيق كما حرصوا على ضرب المثل في إدارة الحوارات والمناقشات والسماع لرأى الآخرين ومحاولة الوصول إلى أفضل الحلول من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العامة وفيما يلي عرضاً لأهم مشاركات النواب وليس كلها في لجان البرلمان:

### - لجنة الصحة والبيئة

شارك نواب الإخوان بشكل مؤثر في وضع تقرير السفينة كمنصو - إيقاف العديد من المصانع الملوثة للبيئة - إعداد تقرير وافى حول أنفلونزا الطيور - إيقاف بعض المنتجات الفاسدة مثل لبن الأطفال المزنخ - إحالة فساد هيئة المصل واللقاح للنيابة وكذلك مديرة معهد النمر 3 - دفع تصنيع الفياجرا محلياً رغم إيقافها من قبل بقرار سياسي - مناقشة تعديلات قانون المؤسسات الطبية وتراخيصها - مناقشة كادر الأطباء و العاملين بوزارة الصحة - مناقشة مشروع قانون بزيادة 10% على سعر السجائر يتم دعم وزارة الصحة بها - دراسة كيفية دعم الدواء المصري - مناقشة ملف التأمين الصحي بالكامل - استصدار قرارات بالسماح لمنتجات أدوية المكملات الغذائية بالإنتاج في مصانع مؤجرة - السماح باستخراج جوازات سفر بحرية للمصابين بفيروس (سى) - المشاركة في الزيارات الميدانية لبورسعيد والإسماعيلية ودمياط

للقوف على سلامة الصحة والبيئة - حل مشكلة أكثر من ألف  
وقائية طبية وصيدلانية بسبب التكاليف في مناطق نائية .

#### -لجنة التعليم والبحث العلمي

إعداد تقرير حول مشروع قانون جودة التعليم - المشاركة في  
لجان نقصى الحقائق وتقييم أداء معهد السرطان بفاقوس  
والمستشفيات الجامعية (باب الشعرية ومدينة نصر) - المشاركة  
في الزيارة الميدانية لمستشفى الشاطبي الجامعي - كشف الإهمال  
في المدارس الفنية وخاصة مدرسة الطباعة .

#### -لجنة الإسكان

حل مشكلات الصرف الصحى وإمداد بعض مناطق الجمهورية  
بالمياه - مناقشة المشروعات المتعثرة مثل إسكان الشباب  
والصرف الصحى وإلزام الأجهزة التنفيذية بمواعيد محددة للتسليم  
- مناقشة مشروع قانون تخفيض رسوم تراخيص البناء -  
المشاركة في تعديلات القوانين الخاصة بعدم هدم المباني الغير  
آيلة للسقوط - دعم مرفق المياه بسيناء فى الموازنة العامة -  
إقرار عدم التقدير الجرافي فى فاتورة المياه والمحاسبة على أساس  
عدادات الاستهلاك - مناقشة آلية استعمال و الاستفاد من  
المخزون المتراكم من المساكن (الوحدات السكنية ) فى المدن

الجديدة - مناقشة مشروع قانون تزويد العقارات المبنية بالمرافق  
الأساسية .

#### -لجنة الصناعة والطاقة

المطالبة بالإسراع فى عملية تحديث الصناعة - الاقتراح بتقديم  
الاقتراض من البنوك العربية (الكويتية والسعودية والامارتية )  
على غيرها والتعامل مع البنوك الإسلامية فى مصر مثل بنك  
فيصل والمصرف الإسلامي فى تمويل المشروعات و الاستثمار -  
المطالبة بتعديل نظام القروض الربوية فى الصناعات و  
المشروعات إلى نظام المشاركة - مناقشة الآثار المدمرة  
للخصخصة - مناقشة وزير البترول حول تحديث الصناعة  
التعدينية - مناقشة وزير الكهرباء حول استخدام الطاقة النووية فى  
توليد الكهرباء .

#### -لجنة الزراعة والري

المشاركة فى رفع سعر توريد قصب السكر إلى 160 جنيه للطن  
- مناقشة قضية الاهتمام بزراعة القمح - مناقشة الآثار المترتبة  
على انتشار أمراض الحمى القلاعية والجدل العقدى على الثروة  
الحيوانية - مناقشة استيلاء بعض المواطنين على أراضي طرح  
نهر النيل - مناقشة مشاكل الري وعدم وصوله لنهايات الترع  
وموضوع تطهير بوغاز رشيد - مناقشة الإنفاق الحكومى فى

مقاومة الأمراض التي عصفت بصناعة الدواجن وما ترتب عليها من خسائر - المشاركة فى الزيارات الميدانية لمدينة الأقصر وأسوان وقنا و للقاء بالمسؤولين فى هيئة السد العالي - التعرف على مشاكل الصيادين بأسوان وبعض العاملين بمصانع السكر .

-لجنة النقل والمواصلات

المشاركة فى إعداد التقرير الأولى لحادث عبارة الموت - مناقشة استئناف العمل فى ازدواج طريق ( القاهرة - أسيوط ) - تيسير توصيل التليفونات للمتقاعدين من اليوكسات .

-لجنتي الخارجية والشئون العربية

إدانة العدوان الصهيوني على فلسطين المحتلة و لبنان - محاولة فتح أبواب الصادرات خاصة من الأدوية إلى فلسطين المحتلة - العمل على فتح منفذ شلاتين أمام الصادرات المصرية - الإفراج عن الصيادين المقبوض عليهم فى اليمن وليبيا - مناقشة موضوع غرق السفينة المصرية قرب السواحل الليبية والسؤال وتتبع مصير ركابها.

-لجنة حقوق الإنسان

المشاركة فى الزيارة الميدانية لسجون الإسماعيلية و بورسعيد و برج العرب و الحضرة - المشاركة فى الزيارة الميدانية لمستشفى البدرشين ومركز شرطة الطالبيية - الإصرار على

حضور وزير الداخلية أمام اللجنة ومواجهته بتجاوزات الداخلية مع المتظاهرين المتضامنين مع القضاة والوقوف على حقيقة بعض وقائع تعذيب المقبوض عليهم وإساءة معاملتهم خلافا للدستور والقانون و التوسع فى المواجهات الأمنية وسياسة الاعتقالات .

-لجنة الثقافة والإعلام

دفع اللجنة لتبنى فكرة إنشاء قناة متخصصة للأطفال وقناة فضائية إسلامية - مناصرة حرية الرأي والتعبير وإلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر .

-اللجنة الاقتصادية

النجاح فى مد العمل ببورسعيد كمنطقة حرة - رفض اتفاقية المنحة الدنمركية التزاما بمقاطعة الدنمرك لإساءتها البالغة للنبي الكريم .

-لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف

إلغاء الوثيقة التي وقع عليها شيخ الأزهر بشأن إباحة التبشير فى مصر - مشروع قانون بزيادة الخدمة العامة للشباب - الموافقة على بعض البروتوكولات الاقتصادية بين مصر وبيت الزكاة الكويتي- دراسة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن الجمعيات الأهلية ونقابة القراء والنقابة العامة للمهن الاجتماعية- مناقشة طلبات الإحاطة الخاصة بطرد بعض العمال من أعمالهم

بهيئة الأوقاف ومعاهد الفتيات - مناقشة مصير أرض الأوقاف لدى الإصلاح الزراعي - مناقشة تنفيذ الأحكام القضائية لصالح مدارس الجمعية التربوية الإسلامية بالغربية - مناقشة أحداث الفتنة الطائفية بالإسكندرية - مناقشة تجديد الخطاب الديني - مناقشة دور وزارة التضامن الإجتماعي في مواجهة الكوارث- مد مظلة التأمين الصحي على أكثر من 350 ألف من الأئمة والخطباء والموظفين بوزارة الأوقاف بعد حرمان عشرات السنين.

**-اللجنة التشريعية**

ساهم نواب الاخوان بتعديلات جوهرية فى قوانين الإجراءات الجنائية وحماية المستهلك وضمان الجودة والهيئة العامة للاعتماد وقوانين السجل العيني والشهر العقاري والقانون 89 لسنة 98 الخاص بالمناقصات وقانون إنشاء هيئة السكك الحديدية - التصدي لتطبيق الحبس فى قضايا النشر خاصة موضوع الذمة المالية - الانتصار لوجهة نظر نادى القضاة فى إقرار مشروع قانون السلطة القضائية .

### الكتلة والإعلام

حرص نواب الكتلة على إطلاع الرأي العام بمختلف القضايا التي تثار تحت قبة البرلمان و اتجاهات النقاش ومسار الإجراءات وموقف الكتلة الراضى للانتفاص من حقوق المواطنة أو انتهاك

الحريات العامة، ومن ضمن الفاعليات التي حرض عليها نواب الإخوان عقد 5 مؤتمرات صحفية إضافة لورشة عمل لكسر التعقيم الإعلامي على أعمالها وأدائها البرلماني وهي :

- مؤتمر صحفي بخصوص مد عمل المجالس المحلية لمدة عامين جديدين .

- مؤتمر صحفي عن مد العمل بقانون الطوارئ .

- مؤتمر صحفي للرد على بيان الحكومة .

- مؤتمر صحفي عن أنفلونزا الطيور

- مؤتمر صحفي بخصوص موافقة البرلمان علي قانون الحكومة للسلطة القضائية .

- ورشة عمل لطرح رؤية الكتلة عن التعديلات الدستورية

أما فيما يتعلق بالحضور الصحفي والإعلامي فقد حرص نواب الإخوان على كتابة المقالات بالصحف والإدلاء بأحاديث وتصريحات صحفية تعبيرا عن رؤاهم الإصلاحية وشرحا لبرامجهم وأدائهم تحت القبة والتي بلغت 352 مقالا وحديثا صحفيا من خلال الصحف المحلية ( القومية والحزبية والمستقلة ) والعربية والأجنبية و 47 مداخلة وحوارا تلفزيونيا وإذاعيا من خلال قنوات الجزيرة والعربية وأبو ظبي ودريم وأوربت و العالم

و الحرة بالإضافة إلى 163 إصدارا إعلاميا من خلال مقررات النواب في محافظاتهم ودوائرهم .

### البيانات الإعلامية

كما أصدرت الكتلة بيانات إعلامية تواكب الأحداث الوطنية و العربية بما يعكس رؤاها ومواقفها الراضة أو المساندة في مختلف الشئون بالإضافة للبيانات السياسية ومنها :

- بيان بشأن التجاوزات الأمنية في الانتخابات التشريعية .
- بيان حول اعتقال مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة أثناء تغطيته لتفجيرات دهب .
- بيان بمطالبة الحكومة الأردنية بالإفراج عن النواب الأربعة المعتقلين .
- بيان بشأن اعتقال الدكتور حسن الحيوان بعد براءته وتصفية الحسابات مع المعارضين .
- بيان بشأن التجاوزات الأمنية وتبني قانون استقلال السلطة القضائية .
- بيان يحذر من مذبة جديدة للقضاة .
- بيان عن تفجيرات دهب ووصفها بالمؤلمة الباغية .
- بيان لإدانة الاعتقالات والتعهد بمحاربة حالة الطوارئ .
- بيان بشأن العنف و اغتيال الإعلاميين بالعراق .

- بيان بشأن إغلاق جريدة أفق عربية وانتهاك بحرية الصحافة .
- بيان عن حملة الترويع والاعتقالات المصاحبة لأزمة قانون السلطة القضائية .

- بيان لدعم قضاة مصر الشرفاء .
- بيان لرفض استقبال رئيس الوزراء الصهيوني على أرض مصر

- بيان بشأن تحمل الداخلية مسؤولية توتر الأجواء الداخلية .
- بيان لانتقاد البرود العربي والدولي تجاه الصلف الصهيوني .
- بيان بشأن الهجوم الصهيوني علي جنوب لبنان .
- بيان لوزراء الخارجية العرب قبل اجتماعهم الاستثنائي بشأن لبنان

- بيان تهنئة لانتصار حزب الله والمقاومة اللبنانية
- بيان إدانة استمرار اعتقال نواب ووزراء حركة حماس والمطالبة بتجميد عضوية الكنيست في المحافل الدولية
- بيان بشأن قضية دارفور .
- بيان ضد تجاوزات بابا الفاتيكان والإساءة للنبي صلي الله عليه وسلم .

### مشاركات مع المجتمع المدني

حرصت الكتلة علي استطلاع رأي المجتمع المدني والوقوف على المطالب الجماهيرية من خلال عقد والمشاركة في ورش العمل والندوات والحلقات النقاشية بهدف الاستعانة بأهل الخبرة والرأي في جميع المجالات ومن مختلف التخصصات والاتجاهات السياسية والفكرية وتبادل زيارات تضامنية واستطلاعية وكان من أهم الفاعليات في هذا المجال:

- عقد ورشتي عمل بالتعاون مع الجبهة الوطنية للتغيير ومركز حوار للتنمية والإعلام لمناقشة مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية مقدم من الدكتور يحيي الجمل وإعداد الصياغة النهائية والمذكرة التفسيرية له وقد شارك ليف من المتخصصين وأساتذة القانون الدستوري فيهما .

- عقد ورشتي عمل بالتعاون مع الجهة الوطنية للتغيير ومركز حوار للتنمية والإعلام لدراسة التعديلات الدستورية التي تتواكب مع الإصلاح السياسي بمشاركة الدكتور عاطف البنا والدكتور يحيي الجمل والدكتور حسن نافعة والخبير القانوني عصام الإسلامبولي .

- تنظيم ندوة بالتعاون مع المجموعة المتحدة حول الحبس الإحتياطي من منظور حقوق الإنسان في نفس توقيت مناقشة

تعديلات قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحبس الإحتياطي تحت قبة البرلمان .

- عقد ندوة بالتعاون مع مركز سواسية لحقوق الإنسان لمناقشة تقرير انتخابات مجلس الشعب 2005.

- تنظيم ورشة عمل شارك فيها متخصصين وباحثين حول تقييم رؤية الكتلة حول التعديلات الدستورية.

كما قامت الكتلة بزيارات تضامنية واستطلاعية لمطالب المجالس المنتخبة لنادى القضاة نقابة الصحفيين حيث زارت وفود الكتلة ناديا القضاة بالقاهرة والإسكندرية والالتقاء مع أعضاء مجلس إدارتهما وعبرت الكتلة عن تضامنها مع استقلال السلطة القضائية وتبني المشروع الذي أعده النادي و تقديمه إلى مجلس الشعب وطالبت بعقد جلسات استماع لنادي القضاة تحت القبة، كما قام وفد من الكتلة بزيارة نقابة الصحفيين والالتقاء مع أعضاء مجلس النقابة والتعبير عن تضامن الكتلة مع حرية الصحافة والتعبير واستطلاع مطالب الصحفيين أثناء نظر تعديلات قانون العقوبات بشأن مواد الحبس في قضايا النشر والمطالبة بعقد جلسات استماع للصحفيين تحت القبة، وفي هذا الإطار فقد تلقى الـ 88 نائبا خطابات شكر من الأستاذ جلال عارف نقيب الصحفيين عبر خلالها عن شكر مجلس النقابة لوقفه النواب في صف حرية

الصحافة والتعبير وطالبهم بالمهمة الأصعب وهي العمل على تنقية جميع القوانين مما يقيد حرية الرأي والتعبير .

### المشاركات الخارجية

كان لنواب الكتلة نشاطا بارزا في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وكان لأعضاء الكتلة مشاركات واضحة في الوفود البرلمانية الرسمية ومنها

- سفر النائب يسرى تعيلب إلى بروكسل ضمن وفد لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان الأوروبي

- مشاركة الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس الكتلة ضمن وفد المجلس في أعمال البرلمان الدولي في نيروبي

- مشاركة النائب حسين محمد إبراهيم نائب رئيس الكتلة ضمن وفد المجلس لحضور مؤتمر القدس بإيران .

أما فيما يتعلق بمشاركة نواب الإخوان في الفاعليات الدولية غير البرلمانية فتمثلت في مشاركة النائب حسين إبراهيم إلى الجزائر

لعرض تجربة الإخوان في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وسفر الدكتور سعد الكتاتني والنائب صبحي صالح إلى الجزائر

للمشاركة في مؤتمر الحركة الإسلامية ورؤي التسوية على هامش الاحتفالية الثالثة لوفاء الشيخ محفوظ نحاح، كما شارك الدكتور

حمدي حسن في اجتماعات المؤتمر القومي العربي السادس عشر

بالمغرب، ومشاركة الشيخ سيد عسكر في مؤتمر علماء المسلمين الذي عقد بتركيا، كما استضافت قناة المستقلة الفضائية بلندن المهندس سعد الحسيني في لقاء الهواء لمدة يومين حول مستقبل الديمقراطية في مصر، مشاركة النائبان حسين إبراهيم والمهندس سعد الحسيني في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى البرلماني الإسلامي ببيروت، وكذلك مشاركة النائب حسين إبراهيم والدكتور محمد البلتاجي في أعمال المؤتمر التأسيسي للمنتدى البرلماني الإسلامي الذي عقد بتركيا، ومشاركة الدكتور سعد الكتاتني في أعمال منتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنمية والديمقراطية ببيروت، ومشاركة النائب أشرف بدر الدين في أعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي بتركيا، كما شارك النائب صبحي صالح ضمن وفد البرلمان في زيارة للبرلمان الأردني.

كما التقت وفود الكتلة بممثلي العديد من الهيئات والشخصيات الدولية الرسمية منها :

- الالتقاء بممثل المفوضية الأوروبية في مصر

- الالتقاء بالسكربتير الثاني لسفارة النرويج

- الإلتقاء بوفد من نواب الحزب الإشتراكي الألماني

- الإلتقاء بمندوبة السيد كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة

- الإلتقاء بالسكربتير الأول لسفارة كندا

- الالتقاء بمسئول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بوزارة  
الخارجية الدنماركية.

## الفصل الثاني الممارسات البرلمانية

فجر نواب الإخوان العديدين من القضايا الهامة، وضربوا المثل في الدقة وحسن الأداء رغم أن 90% منهم يجلسون تحت القبة لأول مرة، وفيما يلي عرض بأهم القضايا التي طرحتها كتلة الإخوان وفجرتها:

### المنطقة الحرة

حقق نواب الإخوان أول انتصار لهم في البرلمان بعدما أجبروا الحكومة في جلسة المجلس الصباحية ليوم الثلاثاء 2006/1/3م على استرداد مشروع قانون المنطقة الحرة ببورسعيد مرة أخرى وإعادة مناقشته وتقديمه للبرلمان من جديد.

### اتفاقية مكافحة الإرهاب

كانت أول مشاركة ظهر فيها تألق الإخوان أثناء مناقشة البرلمان التعديلات المقترحة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي تم توقيعها في 1998/4/22م حيث فند نواب الإخوان الأخطاء التي وقعت فيها الاتفاقية وخاصة الفقرة الموجودة بالمادة الثالثة من الاتفاقية، والمتعلقة بتعريف الجريمة الإرهابية وقدم نواب الإخوان بالإضافة إلى خمسة نواب آخرين اعتراضًا مكتوبًا وموقعًا عليه من 93 نائبًا علي توقيع الاتفاقية.

**قضية الرسوم المسيئة للنبي الكريم**

منذ اليوم الأول لعمل مجلس الشعب قدّم نواب الإخوان طلبات إحاطة وأسئلة وبيانات عاجلة عن موقف وزارة الخارجية من قضية الرسوم المسيئة للنبي - صلى الله عليه وسلم - كما قدموا طلبات مماثلة عن أسباب نقل السفارة المصرية بالدنمارك، وطالب نواب الإخوان بمقاطعة البضائع والسلع الدنماركية ووجهوا الدعوة - أثناء مناقشة البرلمان لهذه القضية - للمسلمين في كل أنحاء العالم بمقاطعة البضائع الدنماركية ردًا على إهانة الصحف الدنماركية للنبي - صلى الله عليه وسلم -، كما قدّم د. أكرم الشاعر مشروع قانون لإضافة مادة لقانون العقوبات المصري تحمل رقم 161 مكرر تعاقب كل فعل مقصود منه الاستهزاء بأي رسول أو نبي أو دين سماوي ويكون اختصاص القضاء الجنائي المصري نظر هذه الجريمة حتى ولو وقعت خارج حدود القطر المصري ومن أشخاص لا ينتسبون للجنسية المصرية.

### البخارة كلمنصو

فجر نواب الإخوان كارثة عبور حاملية الطائرات الفرنسية "كليمنصو" لقناة السويس، في طريقها إلى حوض تقطيع السفن بميناء جوجارت الهندي، وذلك بعد منعها من المرور لمدة 3 أيام، بسبب حمل السفينة مئات الأطنان من المواد السامة.

وقد كلف البرلمان بناء علي ضغوط نواب الإخوان لجنة الصحة والبيئة لمناقشة الكارثة.

### اضبط الاتفاقية مكتوبة خطأ

لم ينته الأداء الرائع للإخوان عند هذا الحد، بل ضرب نواب الإخوان مثالا آخرَ للدقة والاحتراف البرلماني؛ حيث اعترض النائب سعد الحسيني على اتفاقية منع تهريب الآثار بين مصر وبيرو، وقال النائب: إن الاتفاقية تضمّنت خطأ لغويًا فادحًا في بنودها، حيث نصّت على "أن الأثر هو ما تُعد 50 سنةً أو 100 سنةً"، وهو ما يمثل خطورةً على محاولات الحدّ من تهريب الآثار، وقال: إنّ الصياغة الأصح هي "الأثر ما تعدى عمره 50 أو 100 سنةً".

### لا لقانون حيتان الصحراء

واجه المهندس أحمد عز- رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب أمين التنظيم في الحزب الوطني- مأزقًا خطيرًا أثناء مناقشة تعديل بعض أحكام قانون المناقصات والمزايدات، حيث فشل في تمرير القانون نتيجة المواجهة الشديدة مع نواب الإخوان الذين سيطروا بقوة على مجريات الأمور، والذين نجحوا في منع تمرير القانون بعد أن شككوا في أهداف المشروع، وقالوا إنهم فوجئوا بهذه التعديلات التي جاءت لخدمة أشخاص معينين ممن

يضعون أيديهم على أراضي أملاك الدولة، وأكدوا أن تمرير القانون لن يحدث، وأنهم لن يتركوا البلد ليتم نهبها، حيث تتحول أراضي الدولة بعد الموافقة على القانون إلى قرى سياحية، وأكد النائب صبحي صالح أنه تم التلاعب بالقانون وأن الموافقة التي تمّت من حيث المبدأ كانت مبنيةً على مبادئ وأسس عامة .

وقال إنه بعودة القانون وإعادة صياغته تم المساس بالأسس العامة وجوهر المادة بحذف كلمة صغار واضعي اليد أصبحت مليئةً بالألغام، والمطلوب الآن تمريرها، وهذا لن يحدث.

وأشار النائب سعد الحسيني إلى أن المفروض علينا شيء ثانٍ بخلاف ما وافقنا عليه من حيث المبدأ، حيث تم الاتفاق على أن يستفيد من هذا القانون صغارُ واضعي اليد فقط دون غيرهم، أما ما تم حاليًا فإنه فتح بابًا واسعًا للجميع وخاصة الكبار .

وأيدته النائب كمال نور الدين الذي طالب بضرورة عودة صغار واضعي اليد كما كان في مواد القانون.

وهنا تدخل الدكتور سرور قائلًا: إن (صغار واضعي اليد) موجودة في القانون بعد أن أدخلها مجلس الشورى في التعديلات المقترحة منه، وتساءل: لماذا حذفت اللجنة (صغار واضعي اليد)، وقال إن الاجتماع بهذه الصورة الذي أشار إليه عز لإعادة صياغة مواد القانون تم من خلال هيئة المكتب فقط دون باقي أعضاء

اللجنة. وهدد سرور بتأجيل مشروع القانون إلى الدورة البرلمانية القادمة، وقال إنني لا أجد اتفاقاً عاماً على المشروع، وإن مجلس الشعب لا يشرع لأشخاص أو لطائفة معينة والقانون بهذه الصورة لن آخذ عليه موافقةً، مؤكداً أن المجلس هنا يشرع للشعب المصري ويجب على النواب عدم وضع أنفسهم في الشبهات. وبعد شد وجذب تم تعديل القانون وأعلن الدكتور سرور موافقةً المجلس بعد الاتفاق العام على قانون المناقصات والمزايدات، بعد إضافة صغار واضعي اليد للقانون مرةً أخرى في المادة 31 مكرر.

#### رسوم المغادرة

كان لنواب الإخوان موقف صارم وقوي لعدم استثناء شاحنات الكيان الصهيوني من رسوم المغادرة، وبالفعل استطاع نواب الإخوان حرمان شركات النقل والركاب- التابعة للكيان الصهيوني- من عدم سداد رسوم المغادرة البالغة خمسين جنيهاً؛ أسوةً بباقي الدول العربية العابرة للحدود المصرية من ناحية الشرق والغرب، إلا أن رئيس المجلس فاجأ النواب بفتح الموضوع من جديد بناء على طلب الحكومة التي حشدت نوابها ونجحت في النهاية من استثناء النقل والركاب- التابعة للكيان الصهيوني من رسوم المغادرة أسوةً بباقي الدول العربية.

#### تفويض السيد الرئيس

وسط رفضٍ قاطعٍ من نواب الإخوان وعدداً من نواب المعارضة والمستقلين مرَّ مجلسُ الشعب في جلسته يوم الخميس 2006/3/9 وبأغلبية 308 أعضاء- مشروعَ قانون لاستمرار العمل بالقانون رقم 29 لسنة 1972م بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قراراتٍ لها قوة القانون وعقد اتفاقيات صفقات السلاح في سرية .

وأكد النواب في بيان لهم أن رفضهم يأتي من منطلق أنه يجب مشاركة نواب الأمة مع صنّاع القرار في عقد هذه الاتفاقيات، وأرجعوا رفضهم إلى أن الوطن ليس في حالة حرب، والمجلس ليس في عطلةٍ برلمانيةٍ، وأن أمر السرية في صفقات السلاح لم يعد له مبررٌ بعد أن أصبحت علانيةً وتظهر على شبكات الإنترنت، كما أن رفضهم يرجع أيضاً إلى أن التفويض يُشترط لتجديده تقديم تقرير عن الصفقات التي تمّت بموجب التفويض السابق، وقالوا إن هذا لم يحدث منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن.

#### مخالفة دستورية

وقد أكد الدكتور أحمد أبو بركة أثناء المناقشات أن هذا التفويض فيه تنازلٌ للمجلس عن اختصاصه التشريعي الذي منحه له

الدستور والقانون، هذا بالإضافة إلى أن المجلس مفوضٌ من الشعب، وليس من حقّه أن يفوضَ غيره على طول المدى؛ وإنما حدّد الدستور بجواز ذلك لمددٍ محددة ولظروف معينة .

وفي كلمته قال الدكتور أكرم الشاعر إن هذا التفويضَ يُعرض عليه وهو نائب لثالث مرة، وهو أمرٌ معروفٌ انتهجتّه الدولة منذ 30 سنة، وتساءل: هل قامت الدولة ولو لمرة واحدة بعرض أيٍّ من هذه الاتفاقيات على المجلس طبقاً لما قرّره الدستور؟ وأضاف: إن الحكومة تبرز الموضوعَ بالسرية، وقال: "أي سرية..؟" إنا مش عايزين نعرف الصفقات الجديدة، ولكن عايزين نعرف الصفقات التي عُقدت منذ 30 سنة، خاصةً وأن الأسلحة أصبحت خردة الآن، وأنا كنائب عايز أعرف مصير هذه الخردة ولو حتى على الورق ."

وأعلن النائب عزب مصطفى رفضه لهذا التفويض، وقال: "إلى متى ستظل تحكمننا الظروف الاستثنائية والقوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ القابض علينا منذ 34 عاماً؟ مضيئاً أن الصراع سيظل دائماً طالما أن هناك قوةً قاهرةً تكيل بمكيالين، وسيظل الصراع حتى نهاية الدنيا" وقال: "هل معنى ذلك سنبقى على مدى الدهر في ظروف استثنائية؟"

## الإخوان وكوارث الحكومة

لأن الشعب المصري بات علي موعد دائم مع الكوارث علي يد حكومة الدكتور أحمد نظيف فإن نواب الإخوان أصبحوا في قلب المعركة ضد الحكومة وفسادها الذي استشري في كل القطاعات، وكان من أبرز الكوارث حدثت نتيجة الفساد والتلاعب في مصالح هذه الوطن، قضايا أنفلونزا الطيور، وحادث العبارة السلام 98 ثم حادث قطاري قليوب وأخيراً حادث قطاري شبين، وإن كان آخر حادثين تما أثناء العطلة البرلمانية للمجلس إلا أن نواب الإخوان فجروا القضية تحت القبة من خلال الأسئلة التي قدموها أو من خلال المناقشات التي تمت داخل لجنة النقل والمواصلات، كما كان للنواب دور بارز علي المستوي الشعبي حيث امتصوا غضب الجماهير الغاضبة وشاركوا أهالي الضحايا والمصابين الآمهم وأحزانهم.

ويجب أن نؤكد أنه بالرغم من أن البرلمان لم يستطع محاسبة الحكومة بالشكل الواجب نتيجة أغلبية الحزب الوطني التي وقفت بالمرصاد أمام أية محاسبة ضد حكومتها، إلا أن ما قام به الإخوان أحدث زلزالاً داخل الحكومة، وهو ما وضع عليها في قراراتها والتي كان آخرها توجيه مليار جنيه من حصيللة بيع الشبكة الثالثة للمحمول لتطوير هيئة السكة الحديد، كما أحدث أداء الإخوان

زلزالاً آخر داخل مجلس الشعب نفسه لأن إصرار نواب الإخوان علي استخدام حقهم الرقابي في محاسبة الحكومة دفع العديد من نواب الحزب الوطني نفسه إلي أن ينتهجوا نفس الطريق، ولعل ذلك يدفعنا إلي التأكيد علي أن الكتلة البرلمانية للإخوان لم تكتف بإحراج الحكومة، وإنما نجحت في فضحها برلمانياً وشعبياً وإعلامياً، وهو ما يرسخ مفهوم العمل البرلماني وأهدافه وأن الإخوان وإن كانوا لم يتمكنوا من إقالة حكومة أو أياً من وزرائها نتيجة تصدي نواب الأغلبية إلا أنهم استخدموا الآليات التي تؤدي إلي ذلك ومنها علي سبيل المثال وكما سبق التوضيح تقديم 26 استجواب ناقش البرلمان منهم 9 استجابات من إجمالي 16 استجواب تم مناقشتها خلال الدورة المنقضية، هذا فضلاً عن البيانات العاجلة التي تناولت كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

وفيما يلي عرضاً لأهم وابرز القضايا التي شهدت مساجلات ومناقشات حادة بين الإخوان والحكومة، ولمزيد من التفاصيل نحيل القارئ الكريم إلي مضابط مجلس الشعب التي تعمدت الأمانة العامة تأخير طباعتها لأول مرة في تاريخ البرلمان، ولم تنتهي منها حتى تقدم نواب الإخوان بمذكرات في هذا الشأن لرئيس المجلس، كما نحيل القارئ الكريم إلي محاضر اللجان، هذا

بالإضافة إلي ما نشرته وسائل الإعلام المحايدة وحتى الحكومية، هذا فضلاً لما هو منشور في موقع الجماعة الرسمي علي شبكة الانترنت "www.ikhwanonline.com".

### **عبارة الموت**

كان حادث عبارة الموت "السلام 98" ملفاً شائكاً وكان لنواب الإخوان أداءً مميزاً، فهم - ومن أول يوم - تحركوا على كافة المستويات فمنهم من سافر لسفاجا في نفس يوم الحادث ومنهم من وقف أمام مشرحة زينهم بالسيدة زينب ليساعد أهالي الضحايا ومنهم من قدم استجاباً اتهم فيه الحكومة بأنها السبب في الكارثة ومنهم من حرك لجان المجلس للتحقيق فيما حدث.

### **التهرب من الاستجواب**

وقد تهربت الحكومة من مناقشة استجواب غرق العبارة، والذي قدمه الدكتور حمدي حسن المتحدث الإعلامي باسم الكتلة، وقال وزير النقل محمد منصور إن الحكومة غير مستعدة لمناقشة الاستجابات وستكتفي بمناقشة البيانات العاجلة وطلبات الإحاطة. وقد طالب نواب الكتلة في بياناتهم العاجلة بتشكيل لجنة تقصي حقائق لاستقصاء الحقيقة حول الكارثة على أن تضم هذه اللجنة كافة القوى السياسية الممثلة بالمجلس بعيداً عن استثثار الحزب الوطني بها.

وقد قام وفدٌ من نواب الكتلة بزيارة ميناء ومدينة سفاجا لمساندة أهالي ضحايا العبارة وتكون الوفد- الذي يمثل نواب محافظات الصعيد والسويس- من كل من: هشام القاضي نائب قوص بقنا، ومختار أحمد البيه نائب بندر سوهاج، والشيخ محمد عبد الرحمن نائب المراغة بسوهاج، ومحمود حلمي نائب القوصية بمحافظة أسيوط، والدكتور عبد العزيز خلف نائب مركز الفتح بأسيوط، وسعد خليفة وعباس عبد العزيز نائباً السويس.

كما شارك نواب الإخوان في الوفد الرسمي لمجلس الشعب وقد ضم هذا الوفد أكثر من نائب للإخوان وهم الدكتور محمد البلتاجي والدكتور أحمد دياب والنواب عصام مختار ومحمود مجاهد وحسنين الشورة ومحمد يوسف ويسري بيومي ومختار البيه ومحمد عبد الواحد وهشام القاضي،

كما أن تفاعل نواب الإخوان مع الكارثة امتد إلى مشرحة زينهم والتي تقع في دائرة السيدة زينب التي يُمثلها نائب الإخوان عادل حامد والذي تواجد أمام المشرحة بين أهالي الضحايا في حين غاب عنهم الجميع سواء كانوا مسئولين أو نواباً آخرين.

### أنفلونزا الطيور و " الفساد "

شغلت قضية أنفلونزا الطيور الرأي العام داخل مصر وخارجها ووضح منذ اللحظات الأولى أن الموضوع ليس مجرد انتشار

لمرض ولكن هناك أهداف أخرى خفية وراء هذه الحملة القاسية من الحكومة على أهم صناعة مصرية وهي صناعة الدواجن، وهو ما دعا نواب الإخوان إلى التصدي لمحاولات الحكومة في القضاء الكامل على هذه الصناعة ورفضوا تلاعب نواب الأغلبية في غلق الموضوع تحت القبة، ومنذ اللحظات الأولى للإعلان عن المرض في مصر تحرك نواب الإخوان في كافة الاتجاهات لإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه، وقد تمثل هذا التحرك في الآتي:

- قدّم نواب الإخوان منذ الساعات الأولى لعمل البرلمان الجديد أول طلب إحاطة حول احتمالات تعرّض مصر لمرض أنفلونزا الطيور، وردّت الحكومة بأن مصر خاليةٌ وبعيدةٌ تمامًا عن المرض.

- مناقشات ساخنة طوال ستة جلسات بمجلس الشعب فجرّ فيها نواب الإخوان وغيرهم من المعارضة والمستقلين العديدَ من علامات الاستفهام حول أداء الحكومة الضعيف في مواجهة كارثة أنفلونزا الطيور وإصرارها على عدم إطلاعهم على الخطوات التي اتخذتها لعلاج هذه الكارثة وأسباب انتشارها بهذا الشكل الذي سبّب الرعب والخوف لدى الجماهير. واتهموا الحكومة بالإهمال والفشل في إدارة الأزمة.

- قدّم نواب الإخوان أكثر من 60 بياناً عاجلاً وطلبَ إحاطة لرئيس مجلس الوزراء حول الموضوع.

- شارك سبعة من نواب الإخوان (يمثلون محافظات القليوبية والقاهرة والجيزة) في اجتماع لجنة الصحة والزراعة، والذي حضر فيه عددٌ من الوزراء، وحملَ النوابُ الحكومةَ مسئوليةَ الهلع الذي أصاب الجماهير، وتقصيرها في توعية الشعب بكيفية التصرف،

- فورَ عقد مجلس الشعب لجلسته يوم الثلاثاء 2006/2/21 طالب نواب الإخوان بكشف الحقائق، واتهموا الحكومة بالإهمال والتقصير، إلا أننا فوجئنا بعدم اهتمام الحكومة، بل إنَّ رئيسَ مجلس الوزراء لم يكفِّ نفسه مشقةَ الحضور للبرلمان لإطلاع النواب على حقيقة ما يحدث.

- التقى نواب الإخوان في محافظات (الدقهلية ودمياط والشرقية والغربية والقاهرة والمنيا والقاهرة وبورسعيد) بمربّي الدواجن، واستمعوا لمطالبهم، وقاموا بعرضها في جلسات البرلمان، وهي المطالب التي تتمثل في ضرورة التوسع في المجازر والثلاجات لذبح الطيور السليمة وتخزينها لترحها في الأسواق، وجدولة ديون المربيين والتجار، إلا أننا واجهنا رفضاً وتهرباً وتحايلاً من الحكومة.

- في محاولةٍ من نواب الكتلة لتهدئة الرأي العام قام نواب الإخوان وفي فناء المجلس وأمام عدسات الصحف والصحفيين بتناول عشرات الوجبات من الدجاج الذي تمَّ شراؤه، كما تناولوا البيض وشربوا المياه العادية بعد انتشارِ شائعة تلوثها.

- أثناء جلسات المجلس يوم الأربعاء 2006/2/22م خرج نواب الإخوان من جلسة المجلس الصباحية، والتقوا بمربّي الدواجن الذين تظاهروا أمام مجلس الشعب، واستمعوا إلى آرائهم، وضغطوا على المجلس لاستقبال وفدٍ منهم والاستماع إلى شكاوهم، وهو ما تمَّ بالفعل.

- منذ بداية جلسات يوم الأربعاء 2006/2/22م وجد النواب أن هناك نيةً مبيتةً لغلق الموضوع، وهو ما دفعهم إلى الانسحاب لمدة 10 دقائق احتجاجاً على تهرب الحكومة من مواجهتهم.

- قدّم 25 نائباً من الإخوان طلباً لرئيس المجلس لضرورة حضور رئيس مجلس الوزراء وإذاعة جلسات البرلمان على الهواء؛ حتى يطلع الشعب على ما يجري تحت القبة.

- قدّم 49 نائباً من الإخوان طلباً بتشكيل لجنةٍ لنقصي الحقائق حول هذا الموضوع للإجابة على التساؤلات التي تتطلب إجابةً من الحكومة، وأبرزها: هل هناك مستفيدون مما يجري؟ وهل ما حدث من انتشار للمرض بهذا الشكل وحملة القضاء شبه المنظمة على

الطيور وخاصةً الدجاج من قِبَل الحكومة له ارتباطٌ بمحاولة بعض رجال الأعمال منذ عام استيرادَ الأجزاء الخلفية من الطيور وتصدى المرِبون لهم؟ ولماذا لم تتحرك الحكومة بشيء من العقل لحماية صناعة الدواجن الناجحة من الانهيار رغم استطاعتها ذلك؟!

- أمام ثورة كتلة الإخوان وعدد آخر من النواب الشرفاء استجاب الدكتور فتحي سرور لمطلبهم وقرَّر استدعاء رئيس مجلس الوزراء لإلقاء بيانٍ عاجلٍ، كما قرر تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة الموضوع، ووعد بإذاعة اجتماعات هذه اللجنة.

ولم يقف تحرك الإخوان عند هذا الحد في مجلس الشعب بل قدموا أيضاً مذكرة لرئيس مجلس الشعب أكدوا فيه أنَّ الإجراءات التي أعلنها رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الزراعة يوم الأربعاء 2006/2/23 أمام المجلس لا تفي بالمساهمة في حلِّ حقيقي لكارثة أنفلونزا الطيور، وما ترتب عليها من أضرارٍ بالغَةِ لصناعة وطنية ناجحة وقطاعاتٍ عريضةٍ من شعبنا، وطالبوا باتخاذ الإجراءات السريعة الآتية:

- إلغاء القرارات التي اتُّخذت في هذا الشأن والتي تتجه نحو تدمير الصناعة الوطنية الكبيرة والتي تُقدَّر بأكثرَ من 16 مليار جنيه، ويعمل بها أكثر من 2 مليون مواطن.

- فتح محلات البيع فوراً والسماح للتجار والمنتجين بالبيع والتداول لحين التوسع في إنشاء مجازر وثلاجات تتسع لحجم هذه الصناعة مع ضرورة تشديد الرقابة البيطرية والصحية والبيئية على جميع أماكن الإنتاج والذبح والبيع حمايةً لهؤلاء المواطنين وسلامةً للبيئة.

- اتخاذ إجراءاتٍ فورية للتيسير على المنتجين من خلال:

- شراء الدواجن من المربين بأسعار عادلة وفورية.
- البدء فوراً في صرف تعويضات عاجلة ومناسبة.
- إعطاء قروض مناسبة بلا فوائد وبطرق ميسرة.
- إعادة جدولة الديون وتيسير سدادها وإسقاط الفوائد المستحقة عليها.
- إلغاء قرار الغرامة التي أفزعت الناس واضطرتهم إلى إلقاء الدواجن بالشوارع مع وقف حملات المداهمة والترويع.
- وقف استيراد كافة أنواع الدواجن؛ حتى لا يُؤثر ذلك على الصناعة الوطنية، وتوجيه كافة مؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة والجامعات والمستشفيات لاستعمال وشراء الدواجن الوطنية بدلاً من اللحوم المستوردة.

- توجيه وسائل الإعلام المختلفة لإبطال مفعول الشائعات وتشجيع الطيور؛ من خلال تناول المسؤولين للدجاج عبر شاشات التلفاز قدوةً لغيرهم للحفاظ على هذه الصناعة الوطنية الناجحة.

### حضور نظيف

أمام الموقف المتعنت من الحكومة وعدم اهتمامها بالاستماع لرأي النواب قام نواب الإخوان بالانسحاب من الجلسة المسائية لمجلس الشعب والتي عُقدت يوم الأربعاء 2006/2/22م لمدة عشر دقائق؛ ردًا على غياب الحكومة الكامل عن جلسات البرلمان، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات الكافية للتخفيف من مشكلة الأنفلونزا، كما أنّ الانسحاب يأتي ردًا على عدم حضور رئيس الوزراء أو الوزراء المعنيين بالأزمة لمناقشة أعضاء البرلمان وتوضيح الحقائق بشكل أكثر شفافية.

وقد أدّى هذا الانسحاب لحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد نظيف للجلسة لتخفيف حدة المناقشات والانتقادات التي وجهها النواب للحكومة، وقام بعرض ما اتخذته الحكومة من قرارات.

### البرلمان يتبنى مطالب الإخوان

ولأن نواب الإخوان هم الحريصون فقط على المشاركة في كافة فاعليات البرلمان فقد استجابت لجنة الاقتراحات والشكاوى

بالمجلس لمطالبهم التي قدّموا للجنة لحل تداعيات كارثة أنفلونزا الطيور، وهي الاقتراحات التي قدّمها النواب: **الدكتور حازم فاروق (الساحل) ومحمود مجاهد (عين شمس والمطرية) وعادل حامد (السيدة زينب) وعصام مختار (مدينة نصر)** وناقشتها اللجنة في اجتماع طارئ لها ظهر الأحد 2006/2/26م، لم يحضره من أعضاء البرلمان سوى النواب الأربعة.

### ترعة السلام وتمليك الأراضي للأجانب

قرّر مجلس الشعب إيقاف المزاد الذي قامت وزارة الري بطرح بيع الأراضي حول ترعة السلام بسيناء لكبار المستثمرين وتجاهل الشباب وصغار المنتفعين .

وجاء ذلك بعد البيانات العاجلة التي قدمها نائبا الإخوان محمود مجاهد والمحمدي عبد المقصود

كما حدّر نواب الإخوان من خطورة تملك الأجانب للأراضي المصرية وخطورة ذلك على الأمن القومي المصري والأجيال القادمة، وطالبوا بسرعة الاهتمام بالمحافظات التي ابتعدت عنها أيادي التنمية الصناعية بعد أن كانت في فترات ما قبل الثورة ذات قواعد صناعية خاصة محافظة البحر الأحمر .

كما قدم الدكتور محمد البلتاجي بياناً عاجلاً لرئيس مجلس الوزراء ولوزير التخطيط والتنمية المحلية عما نشرته بعض الصحف من

## الفصل الثالث

# النواب وقضايا الإصلاح السياسي

اعتزام الجامعة الأمريكية بيع أراضيها ومبانيها وسط القاهرة إلى السفارة الصهيونية، وأكد النائب أن الموضوع جادٌ ويستحق المناقشة واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوث ذلك .

### انتهاء أزمة شركة البلاستيك

نجحت البيانات العاجلة التي تقدم بها نواب للإخوان ونواب آخرون في إنهاء أزمة العمال بشركة البلاستيك الأهلية، الذين اعتصموا منذ يوم 11 مارس 2006 ، وذلك بعد أن انتقص المستثمر- الذي اشترى الشركة- من حقوقهم خاصة الحوافز ونظام العلاج ومحاولات "تطفيش" العمال بالشركة؛ وكشفت عائشة عبد الهادي (وزيرة القوى العاملة)- في اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب مساء الثلاثاء 2006/5/16م- أن نقطة الضعف كانت من الشركة القابضة؛ حيث كان يجب أن ينص العقد صراحةً على حقوق العمال.

### تملك شقق الحديد والصلب

وافقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب في اجتماعها الأربعاء 2006/5/3م على تقديم التسهيلات والامتيازات المطلوبة للعمال بشركة الحديد والصلب بحلول بهدف تمكينهم من تملك الوحدات السكنية التي شغلوها منذ بداية عملهم بالشركة، وجاء موقف اللجنة بعد البيان العاجل الذي تقدّم به النائب علي فتح الباب.

كانت القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي من أهم الملفات التي شهدت مصر وكان لمجلس الشعب دور بارز في هذه الملفات، كما كان نواب الإخوان في القلب من هذه الأحداث، فبدأ مما شهدته الانتخابات التشريعية الماضية من تدخلات في المرحلتين الثانية والثالثة، وانتهاء بأزمة القضاة وقانون حبس الصحفيين كان نواب الإخوان رقما مهما وصعبا أمام الحكومة.

ولم يكن أداء النواب داخل البرلمان فقط، وإنما امتد إلي خارجه فشاركوا بفاعلية في حلقات النقاش التي نظمها القضاة والصحفيون لعرض مشروعات السلطة القضائية والحبس في قضايا النشر – كل علي حدة – كما شاركوا بفاعلية أيضا في الندوات والمؤتمرات التي عقدت لدعم القضاة والصحفيين، ولم يكتفوا بالغرف المكيفة بل كانوا في طليعة من خرج لمساندة القضاة أثناء محاكمة المستشارين هشام البسطاويسي ومحمود مكي، ووصل الأمر إلي اعتداء قوات الأمن علي المهندس أشرف بدر الدين ومحاولة منع مظاهرة قادها النواب أمام محكمة القضاء العالي، وشاركوا أيضا بوفود مختلفة لزيارة نادي القضاة بالقاهرة والإسكندرية، وشاركوا الصحفيون في وقفاتهم الاحتجاجية أمام مجلس الشعب أثناء مناقشات قانون الحبس في قضايا النشر.

ليس هذا فحسب هو ما قام به نواب الإخوان في هذا الاتجاه، بل كان لهم مواقف قوية في مد العمل بقانون الطوارئ وتعديلات قانون الحبس الاحتياطي وتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في تعاقدات الأسلحة، وكان لهم موقفا شديدا القوة في موضوع المعتقلين وتجاوزات الشرطة والاعتقالات التي راح ضحيتها دعاة الإصلاح ومن خرج لمساندة القضاة.

وسوف نقدم في الصفحات التالية عرضا سريعا لهذه الملفات وموقف النواب منها، ولمزيد من المعلومات يمكن للقارئ الكريم الحصول عليها من خلال موقع الجماعة " إخوان أون لاين "

#### أولاً: أزمة القضاة

بدأت قضية القضاة في التصاعد بعد قرار وزير العدل بتحويل المستشارين أحمد مكي وهشام البسطاويسي نائبا محكمة النقض لمجلس الصلاحية وقالت الكتلة في بيان لها صدر يوم الاثنين 2006/4/17م-: إنه كان من الأولى والأوفق التحقيق فيما أُثير من وقائع التزوير لتبرئة مَنْ أُثيرت حولهم الشبهات أو لتبرئة السلطة القضائية من كل مَنْ يُسيء إليها ولهيبتها ولتقّة المواطنين فيها، مؤكدةً أنّ التحقيقَ مع المدافع عن العدلِ والحقِ واستغلالِ القضاءِ ولحسانته فإنه يُعيد للأذهانِ ذكرى مذبحة القضاء وما خلّفته من آثار سيئة على الوطن والمواطنين .

ودعت الكتلة إلى احتواء هذه الأزمة في إطارٍ لائق بما يُحقق هيبة القضاء واستقلاله وحصانته ويدفع عنه أية شبهة أو انتقاص من حقوقه وكيانه باعتباره حصناً للعدالة، وتمكيناً لسيادة القانون الذي هو أساس الحكم في البلد، كما بعثت الكتلة ببرقية إلى المستشار زكريا عبد العزيز رئيس نادي قضاة مصر أكدت فيها إنها إذ نستهن هذا الأمر لا يسعها إلا استخدام الصلاحيات البرلمانية في إلقاء بيانات عاجلة بالمجلس وأكدت الكتلة في برقيتها إن وقوف الشعب المصري مع قضاة مصر الشرفاء في هذه المحنة إنما هو دفاع عن مصر كلها المتمثلة في قضاة مصر الشرفاء الذين يمثلون سدنة العدل ويعتبرون حائط الصد الأخير للحفاظ على كرامة هذا الشعب وحرية.

#### مناقشة بالإيجاب

وقد أجبرت الكتلة مجلس الشعب على فتح موضوع التصعيد الحكومي ضد القضاة؛ ولم يجد الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس مفرًا من مناقشة البيانات العاجلة في جلسة البرلمان الصباحية ليوم الثلاثاء 2006/4/18م التي قدمها النواب، مستخدمين حقهم في التحدث باسم اللائحة .

وسجّل الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس الكتلة والدكتور حمدي حسن انتقاداتهما لتصرفات وزير العدل المستشار محمود أبو الليل

بإحالة بعض القضاة للتحقيق؛ لأنهم قاوموا التزوير في الانتخابات وأعدوا قانوناً لاستقلال القضاء، وطالب النواب بضرورة استدعاء وزير العدل ومحاسبته علي هذا الإجراء.

#### لأول مرة طلب بسحب الثقة من وزير العدل

استطاع نواب الإخوان ولأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية الحديثة بمصر أن يقدموا طلباً موقع عليه من ثلث نواب المجلس بسحب الثقة من أحد الوزراء، وهو وزير العدل وقتها المستشار محمود أبو الليل، ورغم قيام رئيس المجلس بحفظ الطلب، إلا أن نواب الإخوان سجلوا في تاريخ الحياة النيابية المصرية أن هذا الأمر ليس محرماً ولا ممنوع الاقتراب منه، وقد قدم الطلب الدكتور حمدي حسن ووقع عليه عدداً من نواب الحزب الوطني وقد استند النواب في طلبهم إلى مواد اللائحة الداخلية 245، 246، 247 لتوجيه اتهام سياسي إلى وزير العدل لإحالاته مستشارين إلى المحاكمة، وقد مارس الحزب الوطني ضغوطاً قوية علي نوابه الذين وقعوا علي الطلب، بل إن الأمر وصل لحد توافيق تهم أخلاقية ومالية تهدد بخروجهم من البرلمان إذا لم يسحبوا توقيعاتهم، وفي الجلسة المسائية ليوم الأحد 2006/4/30م أعلن الدكتور أحمد فتحي سرور بحفظ الطلب، مؤكداً أن هيئة مكتب المجلس بحثت الطلب وانتهت إلى أنه لا

يتفق مع قانون محاكمة الوزراء ويفتقد الشروط القانونية واللائحية، مشيراً إلى أن سحب الثقة لا يتم إلا بعد تقديم استجاب .

وأضاف أنه بالإطلاع على قانون محاكمة الوزراء 79 لسنة 1958م، تبين أنه يستلزم اشتراط أن يكون من بين أعضاء محكمة الوزراء أعضاء من الإقليم الجنوبي "مصر" والإقليم الشمالي "سوريا" إبان فترة الوحدة، وبالتالي فإن محاكمة الوزراء لا تتم إلا بالطريقة الجنائية من خلال المحاكمة العامة خاصة أن المحكمة المختصة بمحاكمة الوزراء والتي أشار إليها القانون أصبحت غير موجودة على أرض الواقع، وقال لهذين السببين لا يتوافر في الطلب الشروط المطلوبة لذا قرر مكتب البرلمان حفظ الطلب وعدم إدراجه في جدول الأعمال.

وكان الدكتور فتحي سرور استغل وجود الدكتور حمدي حسن في لقاء تليفزيوني بإحدى القنوات الفضائية تعليقا على قانون الطوارئ وقام بعرض طلب سحب الثقة، رغم أنه كان من المفترض عرضه يوم الثلاثاء 1 مايو 2006، وقد مارس سرور ضغوطاً شديدة على نواب الإخوان بسحب الطلب وتحويله إلى استجاب إلا أن نواب الإخوان رفضوا وأصروا على مناقشة الطلب باعتبارها آلية برلمانية لم يكن يستغلها النواب .

### تجاوزات x تجاوزات

ثم تصاعدت القضية نتيجة التجاوزات التي قامت بها قوات الأمن ضد المتظاهرين الذين خرجوا لمساندة القضاة يوم 27 إبريل 2006، حيث قدم أكثر من 60 نائبا بيانات عاجلة عن هذه التجاوزات، والتي كان من المقرر مناقشتها في الجلسة الصباحية ليوم الأحد 2006/5/14م؛ إلا أن النواب فوجئوا بعدم إدراج هذه البيانات علي جدول الأعمال مما دفعهم إلي الانسحاب من الجلسة احتجاجا علي موقف رئيس المجلس من هذه البيانات ورفضه القاطع وإصراره غير المبرر على عدم مناقشة هذه البيانات وقد حاول النواب قبل عقد الجلسة إقناع د. سرور بإدراج هذه البيانات التي قدمت الأيام الماضية ضمن جدول الأعمال، إلا أن رئيس المجلس رفض، وأثناء انعقاد الجلسة طالب النواب مرة أخرى بإدراج الموضوع، ورفض سرور وقال إن الموضوع سيناقش في لجنة الدفاع والأمن القومي .

فقام النواب برفع الصور التي نشرتها وكالات الأنباء من ركل وضرب المتظاهرين أمام دار القضاء العالي، وحدث شدٌ وجذبٌ بين نواب الإخوان وسرور، واعترض نواب الإخوان على عدم مناقشة هذا الموضوع، رغم مناقشة موضوعات أخرى أقل أهمية

من الحدث، فعاد الدكتور سرور وأكد أن الموضوع لن يناقش في قاعة المجلس وسيناقش في اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي في السادسة من مساء نفس اليوم، فاعترض النواب وقالوا: إن لجنة الأمن القومي غير فاعلة؛ لأن وزير الداخلية لا يهتم بحضورها، ولا داعي لعقدها من الأساس طالما لن يحضر وزير الداخلية . وأكد نواب الإخوان أن ما حدث أمرٌ خطيرٌ، وأساء إلى سمعة مصر في العالم، ويحتاج إلى مساءلة المسؤولين عن ذلك ومواجهة وزير الداخلية بما حدث.

وأمام موقف نواب الإخوان الصارم قال رئيس مجلس الشعب بأنه سيرسل خطاباً يلزم وزير الداخلية أن يحضر اجتماع اللجنة، وطلب من الدكتور مفيد شهاب- وزير الشؤون القانونية والبرلمانية - إبلاغ وزير الداخلية بضرورة الحضور في اجتماع اللجنة في مساء هذا اليوم للردّ على ما أثاره النواب، وقال إن هذا قرارٌ يجب على وزير الداخلية الالتزام به .

إلا أن نواب الإخوان أكدوا أن هذا غير كافٍ ويجب حضور وزير الداخلية لمجلس الشعب في جلسة البرلمان، فرفض رئيس المجلس مناقشة الموضوع داخل الجلسة، فأعلن نواب الإخوان انسحابهم لمدة ربع ساعة؛ ردّاً على عدم مناقشة الموضوع وعلى تجاوزات وزارة الداخلية بحق الشعب .

وفي مساء نفس اليوم فوجئ النواب بعدم حضور وزير الداخلية لاجتماع اللجنة، فقاموا بالانسحاب من اللجنة رداً على عدم حضوره وسجلوا أسباب انسحابهم في محضر اجتماع اللجنة. وكان نواب الإخوان هددوا بسحب الثقة من وزير الداخلية ردّاً على التجاوزات التي حدثت ضدهم أمام دار القضاء العالي يوم الخميس 2006/4/27، حيث بدأ النواب في إعداد طلب موقع عليه من 5% من أعضاء البرلمان لسحب الثقة من الوزير طبقاً لما نصت عليه لائحة مجلس الشعب .

وقال نواب الإخوان في بيان لهم صدر يوم 2006/4/28 أنه وفي موقف غريب وغير مبرر قامت قوات الأمن بالاعتداء على عدد من نواب مجلس الشعب أعضاء الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين أثناء محاولتهم دخول دار القضاء العالي للتضامن مع قضاة مصر الشرفاء، رغم إعلام مسؤولي الأمن بهويتهم بل ووجود "بادج" مجلس الشعب على صدورهم، إلا أن قوات الأمن تعاملت معهم بشكل تجاوز الحدود والمنطق، وكأن الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية أرادت أن تقول للجميع سواء كانوا قضاة أو صحفيين أو سياسيين ومحامين كلمة واحدة وهي "أخرس" .

وأكدت الكتلة في بيانها أن هذا الإجراء من قبل وزارة الداخلية التي تمثل السلطة التنفيذية فيه اعتداء صريح وواضح على السلطين الباقيتين وهي التشريعية والقضائية، وهو ما يدخل مصر في نفق مظلم، ويؤكد أن الحكومة كشفت عن وجهها القبيح التي حاولت أن تجمله به خلال المرحلة الماضية بمضيها في طريق الإصلاح السياسي .

وأشارت الكتلة إلى أن هذا الإجراء من قبل قوات الأمن مع نواب الشعب سيكون رده تحت القبة من خلال طلبات سحب الثقة من وزير الداخلية ومن خلال التقدم باستجابات عما حدث واستجابات أخرى تكشف الفساد والاستبداد في هذه الوزارة . وطالبت الكتلة رئيس مجلس الشعب وباقي النواب اتخاذ الموقف الملائم الذي يحمي هيبتهم كنواب ممثلين لهذا الشعب، وألا تقدم المصالح الحزبية على مصلحة الوطن والحفاظ على كرامته .

وفي 15 مايو قدم أكثر من 30 نائباً من أعضاء الكتلة طلباً لرئيس مجلس الشعب، لعقد جلسة عامة للمجلس، تُخصَّص لمناقشة حملة الاعتقالات والتجاوزات التي قامت بها قوات الأمن، أثناء نظر جلسة التأديب، كما أصدرت الكتلة بياناً عبرت فيه عن انزعاجها من تعامل أجهزة الأمن مع المتضامنين مع القضاة،

وقالت إن ما حدث عاد بمصر خطوات للخلف في طريق الإصلاح.

وقالت الكتلة إن ما حدث عاد بمصر خطوات للخلف في طريق الإصلاح، خاصة وأن من بين المتظاهرين رموزاً للعمل السياسي والوطني مثل الدكتور محمد مرسي- عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين ورئيس كتلة الإخوان في مجلس الشعب السابق-، وكذلك القيادي البارز الدكتور عصام العريان، وغيرهما المئات من الذين خرجوا بشكلٍ سلمي للتضامن مع مصر في ثوب القضاة .

كما قدّمت الكتلة التهنئة للمستشارين محمود مكي وهشام البسطاويسي على قرارات المحكمة بتبرئة الأول وتوجيه اللوم للثاني، وهو ما اعتبرته الكتلة براءة ولكنها بطعم اللوم، وتؤكد أن ما حدث ليس نصراً للمستشارين الجليلين أو لجموع القضاة فقط، وإنما هو انتصارٌ للشعب المصري الذي وقف بقوة في صف حماة.

### صراع تحت القبة

كل المناوشات التي سبق عرضها ما هي إلا جزء بسيط بالمقارنة بما حدث في مجلس الشعب، عند مناقشة تعديلات قانون السلطة القضائية، ومع بداية جلسة المجلس يوم الأحد 2006/6/25م، كان

واضحاً أن هناك إصرار من الحكومة لتمرير القانون بأي شكل ودون إجراء أي تعديل يذكر عليه، ومع اللحظات الأولى لبدء مناقشات القانون حدثت مواجهاتٍ ساخنةً بين نواب الأغلبية من جانب ونواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين والمعارضة من جانبٍ آخر.

حيث حشد الحزب الوطني نوابه بصورةٍ غير مسبوقه داخل القاعة وبتعليماتٍ مسبقةٍ من الحزب ليلة مناقشة المشروع.. كما شهدت مقاعد المعارضة حضور نوابها من مختلف التيارات السياسية بنسبة 100% وقبل موعد الجلسة بساعةٍ كاملةٍ، في المقابل قام نواب الإخوان بتوزيع مذكرةٍ مطولةٍ صادرة عن نادي القضاة بالتعديلات المطلوبة على المشروع، معلنين مسؤوليتهم عن تبنيها نيابةً عن قضاة مصر وبالتنسيق معهم.

وقد سعت الأغلبية في مناقشتها إلى مخاطبة القضاة، وهو ما جسده الدكتور عبد الأحد جمال الدين زعيم الأغلبية بتوجيه رسالةٍ إلى القضاة ومناشدتهم بعدم السماح بتسييس قضيتهم أو المتاجرة بأسمائهم أو المزايدة عليهم، في حين وجّه حسين محمد إبراهيم نائب رئيس الكتلة تحيةً لنادي القضاة وجمعيته العمومية، وقال: إنه يرفض مشروع القانون، ويرفض ما وصفه بسياسة الإصلاح السياسي بالقطارة، معلناً أن الشعب المصري يستحق إصلاحاتٍ

حقيقية، منتقداً أن يكون النائب العام جامعاً بين سلطة الاتهام والتحقيق في وقتٍ واحد، وقال: كان من الطبيعي طالما أن رئيس السلطة التنفيذية هو الذي يعين النائب العام أن نجد المعارضين السياسيين مقبوضاً عليهم ومحبوسين .

ثم تحدث الدكتور أحمد أبو بركة- عضو الكتلة - مؤكداً أن هذا المشروع مرفوض، واصفاً إياه بأنه ينطبق عليه المثل القائل (تمخض الجمل فولد فأراً).

على الجانب الآخر كانت آراء نواب الوطني مختلفة، حيث وصف الدكتور زكريا عزمي المشروع بأنه نقله حضاريةً وموضوعية، كما دافع الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية بكل قوةٍ عن المشروع المقدم من الحكومة.

وقد استبقت الكتلة الجلسة الساخنة ببيان أعلنت فيه رفضها الرسمي للمشروع الذي تقدمت به الحكومة بعد خروجه من اللجنة التشريعية ومناقشته من حيث المبدأ في المجلس، مؤكدة أن المشروع يُعدُّ نقاباً حول مطلب الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، والذي ينادي به شعب مصر، وذلك بإبقائه على الأمور محل الخلاف والرفض من قبل الجمعية العمومية للقضاة، كما أكدت أن مشروع قانون السلطة القضائية الذي تقدمت به الحكومة يكرّس تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

الأمر لم يقف عند هذا الحد من سخونة بل تجاوزه إلي قيام نواب الإخوان المسلمين ونواب المعارضة والمستقلين بالانسحاب من الجلسة المسائية احتجاجاً على قول الدكتور أحمد فتحي سرور بأن القوى السياسية تلوث آراء القضاة، وطالب النواب الدكتور سرور بشطب هذه العبارة من المضبطة، لكن سرور أوضح قائلاً: إنني أطالب القوى السياسية باحترام سلطة القضاء، بمعنى الابتعاد عن القضاة، وعدم تدخل القيادات السياسية المختلفة في أعمال السلطة القضائية، وقال إن الأمر يستلزم توقيف القضاة وتركهم وحدهم بعيداً عن تدخل القوى السياسية حتى تكون آراؤهم في حياد وموضوعية وبعيدة عن العمل السياسي.

وقد شهدت الجلسة ما يمكن أن نطلق عليه حرب البيانات بين رئيس المجلس من جانب ونواب الإخوان والمستقلين من جانب آخر، حول تصريحات سرور بقيام القوى السياسية بتلويث أفكار القضاة، حيث أصدر نواب الإخوان والمستقلون بياناً مشتركاً حمل توقيع الدكتور محمد سعد الكتاتني باعتباره رئيساً لكتلة الإخوان والنائب سعد عبود بوصفه رئيساً لكتلة المستقلين جاء فيه:

"نرفض نحن نواب الشعب من المعارضة والمستقلين والإخوان المسلمين ما صرّح به الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في جلسة مناقشة قانون السلطة القضائية من حيث المبدأ من أن اتصال

القوى السياسية للقضاة هو تلويث لفكرهم، وهو قول فيه إهانة للقضاة وإهانة للنواب والقوى السياسية المختلفة، والمعروف بداهة أن تبادل الرؤى والأفكار بين نواب الشعب وأي فئة أخرى هو سلوك حضاري مطلوب وليس تلويثاً للأفكار.

وأضاف البيان: إن رئيس المجلس خالف لأئحة المجلس التي تنص على جلسات استطلاع واستماع ومواجهة بشأن التشريعات الهامة المعروضة على المجلس واعتبرها إهانة للقضاة في تصرف غير مسبوق وتفسير غير مقبول.

وأكد البيان "أن انسحاب نواب الشعب احتجاجاً على الإهانة غير المسبوق ليس تخاذلاً ولا تراجعاً؛ بل هو انتصار لإرادة الشعب في مواجهة التزوير والتلويث، مضيفين أنه قد ضاق الشعب ونوابه بكمّ التلوث والفساد غير المسبوق في حياتنا الساسية، ونعتبر ما حدث يزيد من حالة الاحتقان السياسي التي يمر بها الوطن.

وإذا كنا نرفض مشروع قانون السلطة القضائية المقدم من الحكومة والذي نرى أنه لا يحقق الحد الأدنى من ضمانات استقلال السلطة القضائية، فإننا نرى أن استمرار إقرار قوانين لا تُعبّر عن إرادة الأمة في إصلاح حقيقي وشامل لهو استمرار لنهج الردة عن الإصلاح الذي وعد الشعب به في مناسبات عديدة.

وهو ما واجهه الدكتور سرور ببيانٍ مضادٍّ انتقد فيه قيام النواب المستقلين بإصدار بيانٍ يوضحون فيه أسباب انسحابهم من الجلسة، وقال إن هذا البيان به ثلاثة أخطاء؛ وهي: التوقيع من جانب ما يُسمَّى رئيس كتلة المستقلين، وأكد أن المستقلين ليس لهم كتلة؛ لأن برامجهم مختلفة، كما أنهم ليسوا أحزابًا، وأضاف أن توقيع ما يُسمَّى رئيس كتلة نواب الإخوان المسلمين بالمجلس أمرٌ خاطئ؛ لأن المجلس لا يعرفُ عبارة (الإخوان المسلمين) وإنما يعرف النواب المستقلين، وهذا التوقيع خاطئ من الناحية الدستورية والقانونية !!

وفي اليوم التالي كادت تحدث أزمة ثانية داخل المجلس بين نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين من جانب ونواب الحزب الوطني من جانب آخر، لكن الدكتور فتحى سرور - رئيس مجلس الشعب - تدخل بسرعة لنزع فتيل الأزمة وتهدئة نواب الحزب الوطني الذين حاولوا إحداث أزمة جديدة؛ وقام أحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة، وأمين التنظيم بالحزب الوطني ومحمد أبو العنين رئيس لجنة الصناعة، وعبد العزيز مصطفى وكيل مجلس الشعب، والدكتور عبد الأحد جمال الدين زعيم الأغلبية إلى مقعد نائب الحزب الوطني محمد حسين، في إشارة من الدكتور فتحى سرور، محاولين إقناعه بالتزام الصمت وعدم إثارة أحداث جديدة

مع نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين، وانتهت إلى مطالبة نائب الحزب الوطني بالخروج من القاعة.

وكان المجلس قد أسدل الستار في بداية الجلسة على أحداث التوتر التي انفجرت تحت قبة المجلس مساء اليوم السابق، وأسفرت عن انسحاب النواب مع بداية مناقشات قانون السلطة القضائية؛ احتجاجًا على لهجة الدكتور فتحى سرور وتحذيراته من محاولات "تلويث أفكار القضاة" من خلال اتصال القوى السياسية بهم.

وكان الدكتور محمد سعد الكتاتني قد أكد في بداية جلسة الاثنين أن انسحابهم مع النواب المعارضين والمستقلين جاء بعد الإساءة إلى قضاة مصر، والزعيم بأن تيارًا سياسيًا أو بعض القوى السياسية لوّثت أفكارهم، وهنا لم نقبل ذلك، ولم نستطع أن نشارك في جلسة يساء فيها إلى قضاة مصر الشامخ، وقال: إننا نرفض وصفنا بالتخاذل، ووجه حديثه إلى الدكتور سرور قائلاً: لسنا متخاذلين، وإذا كنت تبحث عن الفرسان الذين انتخبهم الشعب فالإخوان والمعارضون والمستقلون هم الفرسان، مؤكداً أن المتخاذلين لا يقفون في الميدان للمواجهة، وأن الفرسان هم الذين يدافعون عن استقلال القضاء والحريات.

وانتقد رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان الطريقة التي تعامل بها التلفزيون بعد انسحاب الإخوان والمعارضين والمستقلين من

الجلسة، وقال رأينا التلفزيون بالأمس يُذيع الجلسة لمدة ساعتين عرض خلالها فقط كلام رئيس مجلس الشعب ومهاجمته لنا، وتساءل الكتاتني: من الذي أعطى التعليمات للتلفزيون ليعرض ما يريد؟!

وهو ما قابله الدكتور سرور بالتعبير عن تقديره للنواب الذين انسحبوا من الجلسة، وقال موجّهًا حديثه لنواب الإخوان: إنكم نواب سياسيون، لكم كل تقدير، وإننا نعتز بمساهماتكم في البرلمان، وقد تأثرنا كلّ التأثر بانسحابكم، وإننا نعرف عنكم الصمود، وكان أمرًا حزينًا أن نتسحبوا، ونحن نعرف عنكم أنكم أقوياء ونعترف لكم بالبطولة والفروسية.

### سياسة العصا والجزرة

وما كادت تلتقط الحكومة أنفاسها بعد كلام الدكتور سرور حتى فاجئها الدكتور حمدي حسن بسيل من الاتهامات وقال إن الحكومة تمارس سياسة العصا والجزرة مع القضاة، وأنها تهدف إلى تسييس القضاة وفرض سيطرتها عليهم.

واستدل النائب بإصرار الحكومة على استمرار النذب والإعارة، وقال النائب إنها تعد رشوة مقنعة للتأثير على القضاة بأسلوب العصا والجزرة وحرمان المعارضين لها من هذه المزايا.

وهي الاتهامات التي حاول الدكتور مفيد شهاب- وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية- نفيها عن الحكومة، وبدلاً من الرد بشكل موضوعي على ما أثاره النائب حاول شهاب تحويل القضية إلى احترام القضاة، راجياً النواب بالألا يستخدموا عباراتٍ أو أوصافاً تمس قدسية ومكانة القضاة.

ومع انتهاء المجلس من " فرم " القانون دون إدخال أي تعديل يذكر عليه حملت الكتلة أغلبية الحزب الوطني وإدارة البرلمان مسئولية ما يترتب على إقرار القانون، الذي وافق عليه المجلس مساء الاثنين 2006/6/26م.

وأكدت الكتلة- في بيان لها صدر الثلاثاء 2006/6/27م أن هذا القانون يُعد انتكاسة وردة عن دعاوى الإصلاح السياسي، وطالبت الكتلة كافة القوى السياسية ووسائل الإعلام الحرة الشريفة بفضح ممارسات الحكومة وأغليبتها البرلمانية وإصرارها على استمرار مصر في تخلفها السياسي.

وحذرت الكتلة من أن ما حدث مع مشروع قانون السلطة القضائية ممكن أن يتكرر مع مشروع قانون الحبس في قضايا النشر، طالما استمرت الحكومة في استغلال أغليبتها، وحصلت على دعم إدارة المجلس، وهو ما يتطلب- كما ترى الكتلة- تضافر الجهود الشعبية والسياسية، لكشف وفضح ما يحدث في مجلس الشعب،

خاصةً في ظل تعميم الإعلام الحكومي على حقيقية ما يجري، إضافةً لتشويه التلفزيون المتعمد لأداء نواب الإخوان والمستقلين والمعارضة.

وأكد البيان رفض الكتلة للقانون وللطريقة التي تمّ عرضه بها، كما أكد رفضها الأسلوب الذي تعاملت به إدارة المجلس أثناء مناقشة القانون.

وقالت الكتلة: إن موافقة أغلبية الحزب الوطني وتكتلهم ضدّ أية تعديلات قدّمناها، إنما يؤكد رغبة السلطة التنفيذية في إحكام قبضتها على السلطة القضائية، وهو ما تراه تراجعاً واضحاً وانتكاسةً خطيرةً لدعاوى الإصلاح التي تتشكّق بها الحكومة ليلَ نهار.

وحمّلت الكتلة نواب الأغلبية أوزارَ هذا الثقب الخطير والنقطة السوداء التي أحدثها القانون الحكومي في ثوب استقلال القضاء، كما حمّلت إدارة المجلس مسؤولية خروج القانون بهذا الشكل، ودعمها للحكومة في عدم إدخال أي تعديل ولو حتى مجرد حرف واحد على القانون، وهي سابقةً برلمانيةً تُضاف إلى سوابق هذا المجلس، وكأنّ القانون الذي قدّمته الحكومة "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه."

وأشارت الكتلة إلى أن استغلال الحكومة لأغلبية الحزب الوطني أساء إلى مصر، وبعث برسالةٍ في غاية الخطورة، وهي أن الحكومة ماضيةً في طريق (اللا إصلاح) وأن وعود الإصلاح التي قطعها رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي والتزمت الحكومة بتنفيذها لم يتحقق منها شيء، ولن يتحقق منها شيء.

ثم عقدت الكتلة بالاشتراك مع كتلة المستقلين صباح الثلاثاء 27/6/2006م مؤتمراً صحفياً بمقر النقابة العامة للمحامين كشفت فيه حقائق ما حدث في مجلس الشعب أثناء مناقشة قانون السلطة القضائية، وأسدل الستار علي أسخن مناقشات شهدها مجلس الشعب كما أكد الدكتور أحمد فتحي سرور بعد الموافقة علي القانون الذي خرج دون تعديل حرف واحد فيه أو هو قانون كما وصفه النائب صبحي صالح عضو الكتلة بأنه "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه!"

#### ثانياً: قانون حبس الصحفيين:

بنفس القدر الذي تعاملت به الكتلة مع قانون السلطة القضائية تعاملت أيضاً مع قانون إلغاء الحبس في قضايا النشر، ولكنها هذه المرة استطاعت بالتعاون مع نواب المعارضة والمستقلين وبالضغط الشعبي إلي تعديل أخطر ما تضمنه مشروع الحكومة وهو التجريم بالنية، وقد استبقت الكتلة الحكومة في تقديم مشروع

قانون لإلغاء الحبس في قضايا النشر وهو القانون الذي أعدته نقابة الصحفيين وتبنته الكتلة، كما أُلتي وفد من الكتلة بنقيب الصحفيين وبأعضاء مجلس نقابة الصحفيين لمعرفة أوجه اعتراضهم علي القانون وتبني وجهة نظر النقابة في المشروع، ولعل ما قامت به الكتلة في هذا الإطار وما سبقه من المشاركة في الحلقات التي عقدها نادي قضاة مصر قبل مناقشة مشروع السلطة القضائية، يؤكد أن الكتلة قدمت بادرة للتفاعل المجتمعي، ونقلت جلسات الاستماع التي كفلتها لائحة مجلس الشعب، بينما تعرقلها رئاسة المجلس خرجت بها من جدران البرلمان إلي المجتمع المدني وهي خطوة لم تكن موجودة من قبل، كما أنه يرسخ مبدأ البحث عن الخبرة والمعلومة أينما وجدت، فضلاً عما رسخه ذلك من أن نواب الإخوان هم نواب لكافة أطياف الشعب المصري وليسوا لجهة دون أخرى أو فئة عن أخرى.

#### **بداية مكرة:**

كما سبق الإشارة فإن وفد من الكتلة قام بزيارة مجلس نقابة الصحفيين مساء الاثنين 2006/7/3، وقد اطلع النواب على أوجه الاعتراض التي أبدتها مجلس النقابة على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم 58 لسنة

1937 والمفترض أن يستهدف إلغاء عقوبة الحبس في جرائم الرأي والنشر.

وتسلم النواب نسخاً من مشروع القانون الذي أعدته النقابة في هذا الشأن والذي يخالف مشروع الحكومة في عدة جوانب، أهمها موضوع استحداث فقرة بالمادة 308 يتوسع في سلطة الاتهام عند المساس بالذمة في النشر وجعل العقوبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر بدون سقف أو حد أعلى للعقوبة، وهو ما يهدم الأساس الذي قامت عليه التعديلات بإلغاء عقوبة الحبس المنصوص عليها في المواد 182 و 185 و 303 و 306 من قانون العقوبات، بالإضافة إلى مضاعفة الغرامة في قضايا النشر لتصبح 100 مثل عما كانت عليه لتصل في بعض جرائم النشر إلى 40 ألف جنيه.

وعند مناقشة القانون من حيث المبدأ حذر نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين من خطورة تمرير القانون، مؤكدين أن الموافقة عليه يُعدُّ انتكاسةً للديمقراطية والحريات وعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتفافاً حول وعد الرئيس مبارك بإلغاء عقوبة الحبس ضد الصحفيين.

وأشار النواب إلى أن القانون جاء تفصيلاً لحماية الفساد والمفسدين ولمجموعة من الأشخاص الذين يسرقون الشعب المصري ومن يتم التحقيق معهم أمام المدعي العام الاشتراكي نتيجة ثرائه

الفاحش، في الوقت الذي وافقت فيه الأغلبية على تمرير القانون والموافقة عليه من حيث المبدأ.

وأجمع نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين وعددٌ قليلٌ من نواب الحزب الوطني على رفضهم لمشروع القانون، فيما أبدى عددٌ كبيرٌ من نواب الحزب الوطني ملاحظاته على عددٍ من المواد الخاصة بالذمة المالية والعيب في حق الملوك ورؤساء الدول،

ثم أعلنت الكتلة رفضها للتعديلات التي قدمتها الحكومة على القانون في بيان لها صدر السبت 2006/7/8 وحمل توقيع الدكتور محمد سعد الكتاتني- رئيس الكتلة- وأكد البيان أن إصرار الحكومة على تمرير هذه التعديلات السيئة إنما يعكس وجود لوبي فساد يدعم مثل هذه القوانين المشبوهة التي تمثل وصمة عار في جبين حرية الرأي والتعبير.

وأكد الكتلة أن استغلال الحكومة لأغليبتها في تمرير تعديلات الحبس في قضايا النشر- ومن قبله تعديلات قانون السلطة القضائية وبنفس الأسلوب- إنما يمثل انتكاسة خطيرة للديمقراطية والحرية، وقتلاً لكل طموحات الإصلاح السياسي الذي ينتظره الشعب وتنتدق به الحكومة ليل نهار.

وطالبت الكتلة رئاسة مجلس الشعب ونواب الأغلبية بأن يحكموا عين العقل ويقدموا مصلحة الوطن على المصالح الحزبية الضيقة

التي لا تخدم في النهاية إلا فئة محدودة بغض النظر عما يجنيه الوطن من خسائر، كما تطالبهم بأن يراجعوا موقفهم من مواد التعديلات السيئة عند مناقشتها تفصيلاً، وأن يتخذوا موقفاً يدعم حرية الرأي والتعبير بعيداً عن الطنطنة التي لا تقدم ولا تؤخر. وأضاف البيان أن خطأ فئة محدودة من المنتسبين لمهنة الصحافة ليس مبرراً لسنّ مثل هذه التعديلات التي تقتل الإبداع والتطور والنهوض.

ووصلت ذروة المناقشات في جلسات المجلس يومي الأحد والاثنين 9 و 2006/7/10، عندما تكتل نواب الحكومة ضد مطالب نواب الإخوان والمعارضة بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، وإلغاء عقوبة الحبس فيما يتعلق بالذمة المالية، واستمر السجال بين المعارضة وفي القلب منهم الإخوان والوطني حتى تدخل الرئيس حسني مبارك وطلب من مجلس الشعب إلغاء عقوبة الحبس في جريمة القذف طعناً في الذمة المالية في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وتكليف الرئيس مبارك للحكومة ومجلس الشعب بقصر العقوبة في هذه الحالة على الغرامة المالية فقط .

وقد استمات نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين في محاولة لإجراء تعديلاتٍ على عدد من المواد بإلغاء عقوبة الحبس على

الصحفيين، إلا أن نواب الأغلبية رفضوا كافة التعديلات التي تقدم بها كل من حسين محمد إبراهيم والدكتور جمال زهران، والدكتور أحمد أبو بركة، وعلي لبن، ومحسن راضي، وصبري خلف الله، وعبد الوهاب الديب، وسعد عبود، ومحمد عبد العظيم وخاصة التعديلات المتعلقة بقيمة الغرامات وإلغاء الحبس في العديد من المواد الواردة في المشروع وخاصة المادة 180.

وفي هذا الإطار نجد أنه من المفيد أن نورد للقارئ مداخلة الأستاذ حسين محمد إبراهيم - نائب رئيس الكتلة - بعد طلب الرئيس السابق، حيث أكد النائب أن الرئيس مبارك تدخل في الوقت المناسب لمطالب جموع الشعب المصري والنواب المعارضين لتعديلات الحكومة.

ثم شنَّ النائب هجوماً حاداً على الذين أقصموا عبارة الطعن في الذمة المالية إلى المادة 303، وقال إن هؤلاء انفصلوا عن الشعب، سواء كانوا من الحكومة أو من الحزب الوطني.

وتساءل: إلى متى يتدخل الرئيس مبارك لإصلاح ما تفسدونه؟! مضيفاً أن الرئيس تدخل في قضية طالبة آلاء بقرار جمهوري، وجاء للمرة الثانية ليتدخل ويلغي عقوبة الحبس في الطعن في الذمة المالية، وقال إنه كان سيكون عاراً علينا وعلى مجلس الشعب لو تمت الموافقة على هذه المادة التي تكشف الفساد والانحراف.

وهنا تدخل الدكتور سرور لمواجهة غضب نواب الأغلبية وصرخاتهم العالية، موجّهاً حديثه للنائب حسين إبراهيم، بأنه يجب أن يكون الحديث هادئاً، وقال إن المادة 303 لم تُعرض على المجلس ولم يتحدث فيها الأغلبية.

وأمام إصرار المجلس بأغلبيته الحكومية قدم 107 نائب يتقدمهم الإخوان والمعارضة والمستقلين مذكرة لرئيس المجلس أعلنوا فيها رفضهم لتعديلات قانون العقوبات الخاصة بالحبس في قضايا النشر، وقد أكدت مذكرة النواب - والتي قدمها الدكتور محمد البلتاجي (الأمين العام للكتلة) - أنهم يرفضون هذه التعديلات التي خيّبت آمال الجماعة الصحفية وعموم الشعب المصري، الذي كان ينتظر أن يكون هناك قانون حقيقي لمنع الحبس في قضايا النشر، فإذا بالقانون الذي قدمته الحكومة وكالعادة التف حول الهدف وتقدم للخلف وقتنَّ وشدّد العقوبات في قضايا النشر، بل وفي أهم وأخطر الموضوعات التي ينبغي إلغاء الحبس فيها، وهي الذمة المالية لرؤساء الدول الأجنبية، رغم أن منهم أعداءً لأمتنا وشعوبنا، وكذلك الهيئات النظامية والمؤسسات الحكومية!!

وتساءلت المذكرة: كيف نلغي الحبس في التعرض للأشخاص العاديين ونشدّد الحبس حمايةً للفساد واللصوص، فضلاً عن المبالغة الشديدة في الغرامات!؟

وأكدت المذكرة أن العقوبة الجنائية المزدوجة ضد الكاتب ورئيس التحرير هي بمثابة فرض رقيب داخلي في الصحف وعودة مقصّ الرقيب مرةً أخرى، فضلاً عن كونها سقطةً دستوريةً واضحةً، وأعلن النواب الموقعون على المذكرة أنهم لِمَا تقدم يرفضون مشروع القانون.

كما أصدرت الكتلة بياناً أعلنت فيه رفضها للتعديلات التي تقدّمت بها الحكومة ومرّرها نواباً الأغلبية، مؤكدة أن التعديلات جاءت النفاقاً ونكوصاً من الحكومة على وعودها المتكررة بالإصلاح السياسي والتشريعي وتعمّدها وضع القيود أمام حرية النشر والتعبير، وجنوحها إلى تكميم الأفواه حمايةً للفساد والمفسدين، فعمدت إلى تغليظ العقوبة على النقد المتعلق بالذمة المالية والهيئات الحكومية ورؤساء الدول الأجنبية؛ مما يُفقد الصحافة أهمّ أدوارها في تتبع الحقائق وفضح الفساد ونقد المسؤولية العامة والتصديّ للدعوى على الحقوق والحريات، وكشف جرائم الاحتلال والاستعمار.

### **لوحة الشرف**

ولموقفهم الرائع اتفق محرّرون البرلمانين في مجلس الشعب على نشر قائمة شرف للنواب الذين تصدّوا لعقوبات الحبس

وطالبوا بحرية الصحافة وقدموا تعديلات على قانون الحكومة، كان من شأنها منح حرية أكبر للصحافة والصحفيين. وقد تصدر القائمة نواب الإخوان المسلمين ونواب المعارضة وعدد من نواب الحزب الوطني؛ حيث جاء الدكتور محمد سعد الكتاتني على رأس القائمة، ومعه النواب حمدي حسن، وحسين إبراهيم، وأحمد أبو بركة، ومحمد البلتاجي، وعلي لبن، ومحمد عبد الرحمن، وباقي نواب الكتلة.

وفي نفس الإطار بعث نقيب الصحفيين بخطابات شكر وتقدير لكل نواب الكتلة علي الجهد الذي بذلوه في تعديلات قانون الحبس في قضايا النشر، أكد فيها أن ما قام به النواب يؤكد أنهم علي عهد شعبهم بهم في الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان.

### **ثالثاً: الحبس الاحتياطي**

وقد سبق مناقشات قانونا السلطة القضائية والحبس في قضايا النشر مواقف أخرى لنواب الإخوان في قضايا تتعلق بالحريات واحترام حقوق الإنسان ومن أبرزها موقفهم من تعديلات قانون الحبس في قضايا النشر، ورغم رفض الكتلة للتعديلات التي تقدمت بها الحكومة ووصفها لها بأنها نقلت الحبس الاحتياطي من سيئ لأسوء، فإنها استطاعت انتزاع تعديل مهم علي القانون وهو حق التعويض المادي لحالات الحبس الاحتياطي، وقد تعهد

المجلس بإصدار قانون بالتعويض المادي عن الحبس الاحتياطي بعد ثبوت براءة المتهم، وذلك بعد إقرار مبدأ التعويض الأدبي ونشر حكم البراءة على نفقة الحكومة في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار.

وقرّر المجلس - في ختام مناقشاته للقانون وذلك يوم الأربعاء 2006/6/14م - إضافة فقرة جديدة للمادة الخاصة بالتعويض الأدبي، ويكون فيها (وتعمل الدولة على إقرار مبدأ التعويض المادي في الأحوال السابقة وفقاً للإجراءات ولقواعد التي يحددها القانون).

وجاء هذا القرار بعد معركة قوية خاضها نواب الإخوان المسلمين في المجلس: عبد العزيز خلف الله، وأحمد دياب، والسيد عسكر، ويحيى المسيري، ومحمود مجاهد، ومحمد العادلي ومحمد البلتاجي، وماهر عقل، لإقرار مبدأ التعويض المالي في المشروع. وأكد نواب الإخوان أنه لا بد أن نحتدي بجميع دول العالم التي تقر مبدأ تعويض المال، مشيرين إلى أن هناك آلاف من المواطنين قد ظلّموا عدواناً وتمّ حبسهم احتياطياً لمدد طويلة ثم بعد ذلك حصلوا على البراءة.

وأكد النواب أن التعويض الأدبي والمادي حقٌّ شرعي أقرّه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم الله عليه وسلم في

قوله: "لا ضرر ولا ضرار"، وقالوا إنه يجب على نواب الشعب أن يكونوا مع الشعب وضد الظلم، وأن يُعطى المواطن حقّه، ولا بد أن تردّ الدولة كرامةً للمواطن، ولا بد من ردّ اعتبار المحبوس احتياطياً مادياً وأدبياً.

كما وافق المجلس على إنشاء دائرة خاصة بغرفة الشورى في المحكمة تكون هي الجهة المختصة بمناقشة استئناف أوامر الحبس الاحتياطي بدلاً من نظره أمام دائرة أخرى من دوائر المحكمة، وتوصّل البرلمان إلى حقّ النيابة العامة في الاستئناف على قرارات الإفراج في حالات الحبس الاحتياطي في الجنايات دون الجرح.

وفي العموم فقد وصف نواب الإخوان تعديلات الحكومة على القانون بأنها بمثابة الانتقال من السيئ إلى الأسوأ، ويظل في النهاية الحبس الاحتياطي موجوداً ويندرج تحته الكثير من المظلومين.

وأكد النواب - خلال مناقشة المجلس لتعديلات القانون يوم الإثنين 2006/6/12 - أن ما يحدث في تعديلات الحبس الاحتياطي هو بمثابة سياسة القطرات (القطرة قطرة) في ميدان الحقوق الأساسية والحريات العامة، وإن التعديل المقدم لقانون الإجراءات الجنائية،

رغم أنه يقدمنا إلى الأمام خطوة، لكننا لا زلنا نتأخر بمقدار 99 خطوة عن العالم المتقدم في حقوق الإنسان.

وقال النائب صبحي صالح إن جميع المواد المراد تعديلها ورغم أنها أحسن حالاً من مواد القانون الحالي إلا أنها تظل بلا قيمة ما لم تُلغ المادة 206 (مكرر) والتي تجمع للنيابة سلطات الاتهام والتحقيق وغرفة المشورة وتمنحها صلاحيات تجديد حبس المتهمين دون العرض على القاضي، وقال: إن ما نصت عليه التعديلات المقترحة في القضايا الموصفة (أمن دولة وإرهاب) تحول بين المتهم وضمانات الحقوق الأساسية، وأن المشروع إذا أراد أن يميز بين الجرائم العادية والإرهابية فعليه أن يميز في العقوبات المقررة لها لا في مرحلة التحقيق التي ينبغي أن يتساوى جميع المتهمين في حقوقهم أمام سلطات التحقيق، وحذر أن المستهدف من المادة 206 هم النشطاء السياسيون.

وقال النائب الشيخ سيد عسكر إن الحكومة لم تفلح أن تدافع عن نفسها في مجال الحبس الاحتياطي فإذا كان الدستور ينص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته فإن الواقع العملي يشهد بأن المتهم مدان حتى تثبت براءته.

ومع سخونة المناقشات شهدت الجلسة الصباحية ليوم 2006/6/13م مواجهة ساخنة بين نواب الإخوان والمعارضة من

جانب وزارة الداخلية من جانب آخر، حيث أكد نائب حزب الكرامة سعد عبود أن المتهم المحبوس احتياطياً يُرَجُّ به في السجن في نفس المكان الذي يُقيم فيه المحبوسون الصادرة ضدَّهم أحكاماً نهائيةً.

مطالباً أن يكون لهم مكانٌ خاص؛ لأنهم في الأصل أبرياء حتى يمكن حمايتهم من أي انتهاكات قد يتعرضون لها، وهنا وجه د. سرور سؤالاً للحكومة: هل المحبوس احتياطياً يقيم في نفس مكان المحكوم عليهم؟!!

فعلّق اللواء أحمد ضياء الدين -مساعد وزير الداخلية- قائلاً: إنه وفقاً لقانون مصلحة السجون الذي يطبَّق من حيث الشكل والمضمون فإن المادة 14 من القانون تقطع بأنَّ المحبوس احتياطياً يُقيم في أماكن مفضلة، ولكن نقطة الخلاف في أن البعض يطالب بضرورة وجود سجن خاص بهم، وهنا ثار نواب الإخوان معترضين على كلام ضياء الدين، وأكدوا أن ذلك غير صحيح، وعلّق د. سرور مداعباً: (انتوا كلكم دخلتم السجن ولا إيه)؟!!

وتحدّث النائب صبحي صالح مؤكداً أنه لا يوجد إعمال صحيح للنص الذي أبداه مساعد الوزير، وقد سبق لي أن حبست احتياطياً في سجن مزرعة طرة، وكنا نعيش مع معتقلين ينفذون أحكاماً جنائيةً وغيرهم في عنبر واحد .

مشيراً إلى أن تقارير لجنة الدفاع والأمن القومي بالمجلس في الفصل التشريعي السابق والتي حققت في مقتل الشهيد أكرم زهيري قد أثبتت أن المحبوسين احتياطياً يتم أخذهم بالمخالفة لقانون السجن، وتعرضوا للتعذيب في مقر مباحث أمن الدولة، وكل هذا ثابت في محاضر النيابة، ويتم معاملتهم أسوأ من المحكوم عليهم؛ بسبب وجود ضابط أمن الدولة في السجن.

ولم يجد د. فتحي سرور مفراً من تكليف لجنة حقوق الإنسان بإجراء زياراتٍ للسجون، والتأكد من أن المحبوسين احتياطياً في أماكن منفصلة، والإرسال بالنيابة العامة وإعداد تقرير حول طريقة معاملة المحبوسين احتياطياً، والتأكد من حصولهم على حقوقهم الثابتة في القانون.

ومن الجدير ذكره بمناسبة هذا القانون هو تعرض النائب علي فتح الباب- عضو الكتلة - لأزمةٍ قلبيةٍ حادةٍ خلال مناقشة تعديلات قانون الحبس الاحتياطي في الجلسة الصباحية ليوم الثلاثاء 2006/6/3م، وتمَّ استدعاء الطيبية إلى داخل القاعة، والتي أمرت بنقله إلى مستشفى قصر العيني.

#### **رابعاً: لا وألف لا للطوارئ**

شهدت هذه الدورة أيضاً مناقشات ساخنة ومشادات عنيفة بين نواب الإخوان ومعهم المعارضة والمستقلين وبين نواب الحزب

الوطني أثناء مناقشة مشروع قانون بمد العمل بقانون الطوارئ، وفي مشهد لم يعتاده البرلمان المصري ارتدي نواب الإخوان وشاحات سوداء مكتوب عليها لا للطوارئ داخل الجلسة، كما رفعوا لافتات مكتوبة عليها لا للطوارئ، وبعد تمرير القانون عقدوا مؤتمراً صحفياً بينوا فيه أسباب رفضهم لمد حالة الطوارئ وكشف ممارسات الحكومة والحزب الوطني لاستمرار الطوارئ لمدة عامين آخرين.

حيث شهدت الجلسة الثانية ليوم الأحد 2006/4/30 أثناء مناقشة تقرير اللجنة العامة حول قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ، مناقشات ساخنة أشعلها نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين الذين ردوا هتافات "لا للإرهاب.. لا للطوارئ". ووصف الدكتور محمد سعد الكتاتني الجلسة بأنها "مهمة وتاريخية"، قائلاً: يجب أن نخاطب فيها ضمائرنا وننظر إلى مصالح الشعب الذي انتخبنا.

وأضاف في كلمته خلال الجلسة: "علينا أن ننظر للدستور الذي أفسمنا على احترامه، فما يعرض علينا من مد العمل بقانون الطوارئ لمواجهة الإرهاب إنما هي كلمة يراد بها باطل ولم يوقف العمليات الإرهابية في الأقصر ودهب وطابا وشرم الشيخ،

وإصفاً قانون الطوارئ بأنه المصدر الرئيسي لانتهاك حقوق الإنسان وعصف الحقوق والحريات العامة لمدة 25 عاماً .  
من جانبه أكد النائب الدكتور أحمد أبو بركة أنه من العار على النواب الموافقة على مد العمل بقانون الطوارئ الذي كان سبباً في ضياع 850 مليار دولار على مصر نتيجة تطبيق هذا القانون على مدار 27 عاماً .

كما أكد النائب صبحي صالح أن التقارير الأمنية تؤكد أن العصر الذهبي لتجار المخدرات حدث في ظل هذا القانون، مضيفاً بأن الواقع يؤكد تنامي ظاهرة الإرهاب في ظل هذا القانون ولسنا في حاجة إلى قانون مكافحة الإرهاب.  
وقد شهدت هذه الجلسة العديد من التجاوزات رصدها الدكتور حمدي حسن في مذكرة قدمها لرئيس المجلس ومن أبرز هذه التجاوزات:

- توزيع ملحق جدول أعمال الجلسة الخاصة بمناقشة قانون الطوارئ بعد دخول رئيس المجلس للجلسة وليس قبلها مما يؤكد تعمُّد عنصر المفاجأة لكل نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين .  
- رفض رئيس المجلس لطلب النائب علي لبن بمتابعة عملية تسجيل التصويت مما يطعن في عملية التصويت بعدم الدقة وعدم الشفافية.

- رغم أنَّ الجلسات علنية إلا أنه تمَّ منع وفد من طلاب جامعة المنصورة من حضور هذه الجلسة.

- منع النائب صبري خلف الله من تصوير الجلسة بكاميراته الخاصة بحجة أن تقاليد المجلس لا تسمح بذلك، كما ذكر الأمين العام.

- منع التليفزيون من النقل المباشر واقتصار الملخص على عرض باهتٍ مقطوع ومشوّهٍ أدى إلى انصراف الناس عن المشاهدة.

وكما سبق الإشارة فقد عقدت الكتلة مؤتمراً صحفياً بأحد فنادق القاهرة شارك فيه عدد من نواب المعارضة والمستقلين أوضحوا فيه التجاوزات التي شهدتها الجلسة ودور نواب الحزب الوطني ووقوفهم ضد الإخوان والمعارضة لمنع مد حالة الطوارئ.

#### **خامساً: نظيف وتصريحاته:**

كان لنواب الإخوان مناقشات عديدة مع الدكتور أحمد نظيف تارة عن قراراته العشوائية وتارة أخرى عن تصريحاته المستفزة سواء ضد الشعب المصري أو جماعة الإخوان المسلمين وكانت أشد هذه المواجهات ضد تصريحات نظيف في مؤتمر " دافوس " الدولي والتي قال فيها إن مصر دولة علمانية وأنه لا يوجد شيء في مصر اسمه الإخوان المسلمين، حيث قدم نواب الإخوان بتقديمهم

الدكتور محمد سعد الكتاتني طلباً عاجلاً لمناقشته في جلسة المجلس ليوم 2006/5/27 حول تصريحات نظيف، كما قدموا بيانات عاجلة حول هذه التصريحات إلى الدكتور نظيف، مطالبين بحضوره للرد عليها فوراً .

وأثناء الجلسة عرض الإخوان بياناتهم العاجلة وهو ما قابلته الدكتور أحمد فتحي سرور برفضه اعتبار جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا سريًا، وقال لو اعتبر الإخوان تنظيمًا سريًا سترفع عنهم الحصانة ويطبق عليهم القانون، مؤكدًا أنه لا يعرف عن الإخوان أنهم تنظيم سري، ووجه الدكتور سرور حديثه لنواب الإخوان قائلًا: نحن نعتز بكم وبأدائكم، وأضاف أنه رغم أنه لا يوجد حزب باسم الإخوان كما لا توجد جمعية مشهورة باسم الجماعة إلا أن الشعب اختارهم ونجح منهم 88 نائبًا ويجب احترام ذلك جيدًا .

وأكد سرور أن شعار "الإسلام هو الحل" هو شعار سليم، قضت بسلامته محكمة القضاء الإداري، ولا يحتاج الأمر بحثًا أكثر من ذلك .

وكادت أن تحدث مشكلة أخرى عندما فاجأ الدكتور أحمد درويش - وزير التنمية المحلية والإدارية وقتها - الحضور عندما قام بالرد بدلاً من رئيس مجلس الوزراء، وأعلن أن جماعة الإخوان

محظورة، وأن نوابها رشحوا أنفسهم كمستقلين ولم يقولوا للشعب إنهم من جماعة الإخوان أو إنهم يمثلون حزبًا، وقال درويش إذا كنا نحتكم للقانون فلا يوجد شيء اسمه جماعة الإخوان المسلمين، لكننا نعرف شيئًا اسمه مجموعة النواب المستقلين، وإذا أراد هؤلاء تكوين حزب فليكونوا حزبًا، وقال: إنه لا يوجد تحت القبة شيء اسمه كتلة نواب الإخوان.. وهي التصريحات التي أثارت غضب النواب، وخاصة الإخوان الذين طالبوا بالرد على تصريحاته الغربية والمستفزة!! . . .

وهو ما دفع الدكتور سرور بالاستجابة لطلب الإخوان، وأعطى الكلمة للدكتور محمد البلتاجي، الذي قال إن تصريحات وزير التنمية الإدارية غير مسؤولة، وتأتي في سياق التصريحات الأخرى غير المسؤولة من رئيس مجلس الوزراء، وقال: ما ذكره الوزير لا يصح أن يخرج من فمه، وقال إن تصريحات الحكومة مستفزة، ومنها تقرير الدكتور نظيف الذي وصف فيه الشعب المصري بأنه غير ناضج سياسيًا .

وقال البلتاجي إن الشعب ناضج بالقدر الكافي بعد اختيار 88 نائبًا من الإخوان وإسقاط آخرين، وإن الشعب - باختياره الإخوان - قد أراد إرسال رسالة واضحة، وقال إنه كان يجب على رئيس مجلس الوزراء احترام إرادة الشعب في اختياره، ولا يجب على نظيف

أن يصادر إرادة الشعب، وأن يعتقد أن اختيار الشعب هو تنظيم سري، وطالب البلتاجي من رئيس مجلس الوزراء ووزير التنمية الإدارية أن يقدم اعتذاراً عما قالوه إلى الشعب المصري، مطالباً بمحاسبة نظيف .

ثم علّق الدكتور مفيد شهاب- وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية- قائلاً إن الحكومة تتعامل مع النواب بكافة انتماءاتهم بقاعدة المساواة، وإن جميع النواب لهم نفس الحقوق والواجبات، وقال- محاولاً الدفاع عن نظيف-: إنه ربما تم الخطأ في ترجمة تصريحاته إلى اللغة العربية، وقال إنه من الناحية القانونية لا نعرف تكتلاً اسمه "الإخوان المسلمون"، علاوة على أنهم ليسوا جمعية أهلية، وقال إن هؤلاء النواب قد خاضوا الانتخابات مستقلين ونجحوا كمستقلين عن الأحزاب .

#### مصر إسلامية

وحول تصريحات نظيف بأن مصر دولة "علمانية" قال النائب سعد خليفة: إن رئيس مجلس الوزراء قد أعلن عن تصريحات غريبة في قناة (العربية) أكد فيها أن مصر دولة علمانية، رغم أن الدستور يؤكد أن مصر دولة إسلامية والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وقال خليفة إنه لا يمكن في ظل الدستور المصري الذي أقسمنا على احترامه أن نفضّل الدين عن

الدولة، وطالب خليفة بنفي هذه التصريحات والاعتذار عنها، وقال لن نسمح في يوم من الأيام أن تكون مصر دولة علمانية كما صرّح الدكتور نظيف .

وهو ما قابله الدكتور شهاب بقوله إنه يجب عدم الانتفاف حول القضايا الفرعية وترك القضايا الأساسية، وأمام غضب نواب الإخوان والمعارضة قال شهاب إنه يقصد بعدم عرض القضايا الفرعية والالتزام بما هو وارد في جدول أعمال المجلس، وأكد أن مصر دولة إسلامية وتلك هي الحقائق، وقال إن الحكومة مستعدة للتوضيح، لكن لا يجب أن يفاجئنا النواب بموضوعات غير مدرجة بجدول الأعمال، وأكد شهاب أن قضية الدين لها كل الاحترام والإجلال، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، وقال إننا أمام نصوص دستورية يجب أن نلتزم بها، وإن الحكومة مؤمنة بما تقوله، وعندما تخطئ تقوم بالاعتذار .

وهو ما قابله الدكتور سرور بالتأكيد على أن الدستور فوق الجميع وفوق كل تصريح صحيح أو منسوب، وإن الإسلام هو دين الدولة، وقال إن السلطة التشريعية مكلفة وملزمة أن تكون الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، وإن الدولة ملزمة بجميع سلطاتها بذلك، ولا يعطّل من ذلك كلام يُقال هنا أو هناك، وإذا كان هناك قولٌ فلا يُعتدُّ به .

-المكالمات كلها تراقب وتسجّل، و"اللي يخاف ما يتكلمش"  
(تصريح للسيد وزير الداخلية).

وطالب النائب بسحب الثقة من الحكومة حتى يتسنى تقديم من  
خالف الدستور والقانون وارتكب جرائم ضد الشعب المصري  
لمحاكمة عادلة أمام القضاء .

#### سادسا: مع وزير الداخلية

تعد الدورة البرلمانية الأولى من الدورات الساخنة خاصة فيما  
يتعلق بملف المعتقلين وتجاوزات الداخلية، وفي السطور القادمة  
نكتفي بعرض اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي والذي جمع بين  
نواب الإخوان ووزير الداخلية لأول مرة بعد مطالبات عديدة  
وجهد النواب لرئيس المجلس بضرورة حضور الوزير ومواجهته  
بتجاوزات الداخلية ضد دعاة الإصلاح، وقد شهد الاجتماع والذي  
رأسه الدكتور أحمد فتحي سرور لأهميته وسخونته فتح العديد من  
الملفات الأمنية والتجاوزات الخطيرة التي بدأت وزارة الداخلية  
انتهاجها مع المعارضين والسياسيين، بداية بالانتخابات البرلمانية  
الماضية ومرورا بالأحداث السياسية التي مرّت بها البلاد، وقد  
نجح نواب الإخوان في الكشف عن العديد من القضايا الساخنة  
أمام وزير الداخلية، وما يتم من اعتقالات دون أي سند من القانون  
واستمرار القبض على أساتذة الجامعات، ومنهم الدكتور محمد

الأمر لم يقف عند هذا الحد ضد تصريحات نظيف حيث صعد  
الإخوان من موقفهم وقدموا استجابا ضد نظيف ردا علي  
تجاوزات الداخلية في حق المتظاهرين لمساندة القضاة  
وتصريحات نظيف التي صاحبت ذلك، وقدم الاستجواب الدكتور  
حمدي حسن والذي انتقد الانتهاكات والاعتداءات التي تعرض لها  
المصريون المؤيدون لمطالب القضاة، وكذلك تصريحات نظيف  
الأخيرة والمنتالية، بالإضافة إلى تصريحات بعض الوزراء، والتي  
قال النائب إنها تنتهك وتخالف الدستور الذي أفسّموا على احترامه؛  
مما أدى إلى تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة، وأورد النائب  
العديد من التصريحات، ومنها:

-مصر دولة علمانية .

-الشعب المصري غير ناضج سياسياً، وأنّ عليه أن ينضج قبل  
إقامة نظام ديمقراطي كامل مثل ذلك الموجود في الولايات  
المتحدة .

-طريق مصر نحو الديمقراطية مرتبط بإدارة الرئيس الأمريكي  
جورج بوش الابن .

-المعارضة في مصر كان من الممكن أن ترتفع نسبتها إلى  
40% إذا لم يكن هناك تدخل حكومي في الانتخابات .

مرسي والدكتور حسن الحيوان " أفرج عنه مؤخرًا"، وكذلك الدكتور عصام العريان، فضلا عن اعتقال أسرٍ بأكملها، وتعذيب المواطنين، واستخدام الصعق الكهربائي والتحرش الجنسي، مستندين إلى تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وقد فشل فيه نواب الحزب الوطني في (الشوشرة) على نواب الإخوان ومحاولة مقاطعتهم أكثر من مرة إلى أن تدخل الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بقوة لمنع مهارات نواب الحزب الوطني، وأكد أنه لن يسمح بذلك، وعلى جميع النواب الاستماع دون استخدام هذه الأساليب.

جاء ذلك في الوقت الذي أكد فيه اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية في رده على نواب الإخوان أنه لن يتردد في تقديم من يتورط في جرائم التعذيب للمحاكمة، وأنه يرفض هذه الأساليب ولا يحبها، إلا أنه في نفس الوقت أكد أنه يرفض أن تُلقى الاتهامات جزافاً دون قرينة أو دليل.

وفي بداية الاجتماع أكد الدكتور فتحي سرور أن الأولوية في الحديث لمقدمي البيانات العاجلة وطلبات الإحاطة .

وقد وجه العديد من النواب انتقادات لاذعة للوزير ومنها الانتقادات التي وجهها المهندس سعد الحسيني والذي أكد أنه لا أحد ضد جهاز الشرطة ونحن ضد الإرهاب والتطرف وفرض

الأفكار بالقوة، ومع احترامي لأجهزة الشرطة، إلا أن سياستها عبارة عن تفريط في أشياء والتشدد في أشياء أخرى، وقال: إن التفريط هو ما حدث في سيناء من ثلاثة تفجيرات، وتساءل: ما حدث في سيناء يُسمى (إيه)؟ والتفريط أيضاً في أحداث الفتنة الطائفية والجرائم الأخرى وانتشار البلطجة والاتجار في المخدرات التي تُباع في الشارع وهروب العشرات بأموال المصريين إلى خارج مصر في الوقت الذي يتم فيه منع آلاف من السفر دون أي سندٍ من القانون، إضافةً إلى ما حدث من قتلٍ وجرائم في الانتخابات البرلمانية الماضية واختطاف المواطنين وحرمانهم من الإدلاء بأصواتهم.. وهو ما يُمثل أكبر جريمة في جبين الديمقراطية.

كما أعرب النائب مصطفى عوض الله عن أسفه لما يحدث داخل البلاد، وابدئ تعجبه لحالة الاحتقان الموجودة بين أبناء الوطن الواحد، أما الدكتور أكرم الشاعر فأكد أن الداخلية (شائلة بلاوي) الحكومة، وقال إن (الشيلة) توضح مدى توغل الأمن في كل شيء، حتى أصبح من مهامه التدخل في شئون المدرسة، والكلية، والمنظمات الشبابية، والجمعيات الأهلية؛ بل إن الأمور وصلت إلى اعتراض الأجهزة الأمنية على أن يتولّى عضو مجلس الشعب رئاسة إحدى الجمعيات الأهلية، في الوقت الذي نجد فيه

ليندّد بما يقوم به الكيان الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني الأعزل، وقال: إننا نريد مصالحةً وطنيةً بين الشعب والدولة، وقال: لقد وصّلت الأمور إلى حرمان أبناء الإخوان المسلمين من التعيين في المصالح الحكومية والمساجد والكلّيات.

غياب الأمن في مواجهة تجار المخدرات الذين يبيعونها في الشوارع، إضافةً لجرائم القتل في الشوارع وعدم سيطرة شرطة المسطحات المائية على بحيرة المنزلة وما يحدث فيها من اعتداءاتٍ مستمرة من قِبَل بعض الأشخاص.

أما النائب الشيخ السيد عسكر فأكد أنه حينما يغيب العدل فإننا نفتقد الأمان، وقال: نحن لا نتكلم عن أشخاص، إلا أن هذا لا يمنعنا من نقدِ تصرفات، ثم تساءل: هل من المقبول أن يتمّ القبض على تلاميذ إحدى المدارس الإعدادية بمحافظة الغربية وترحيلهم من المصيف الذين ذهبوا إليه بمحافظة مرسى مطروح، مع اعتقال المشرفين الذين كانوا معهم، مؤكّدًا أن هناك تناقضًا واضحًا؛ فالأمن نجده يحمي السياحة الخارجية، ويقوم بتأمين السياح الأجانب على طول الطريق، وفي نفس الوقت يحارب السياحة الداخلية، كما انتقد عسكر تدخل الأمنِ السافرِ في شؤون الجمعيات وتعيين المعيدين وعمداء الكليات واشتراط الموافقات الأمنية حتى يتمّ ذلك.

أما النائب الدكتور عبد العزيز خلف فقال: إننا- نواب الأمة- أحرصُ الناسِ على إخواننا الضباط، وإننا أول من قدّمنا بياناتٍ عاجلةً بعد مقتل الجنديّين المصريّين على الحدود المصرية، كما إن الشعبَ المصريّ يريد التعبير عن غضبه داخل إستاند القاهرة،

في هذا الفصل نعرض لرؤى الكتلة في عدد من القضايا المتنوعة سواء المتعلقة بالإصلاح السياسي والحزبي أو التعديلات الدستورية كما نعرض لأسباب رفض الكتلة لبيان الحكومة والرد الشامل الذي قدمته الكتلة وأودعته في مضابط المجلس والذي كان بمثابة برنامج عمل حقيقي للحكومة، كما سنعرض أسباب رفض الكتلة لمشروع الخطة والموازنة، والحساب الختامي وتقرير الهيئات الاقتصادية.

#### أولاً: بيان الحكومة:

شنّ نواب الإخوان هجوماً حاداً ضد السياسات الحكومية الفاشلة وأكدوا أنها نجحت في تدمير الاقتصاد القومي للبلاد وخصخصة الشركات الناجحة.

وقد ضرب نواب الإخوان المثل في الإعداد الجيد للرد على البيان بل إن الكتلة وانطلاقاً من نظرة الإخوان بأن المعارضة البناءة هي السبيل للخروج من المأزق الذي يعيش فيه الوطن فقد قدمت الكتلة الإخوانية بياناً بديلاً يشمل علاجاً لكافة مشاكل الوطن على كافة المستويات وألقوا هذا البرنامج برد الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس الكتلة الذي ألقاه يوم الثلاثاء 2006/3/21م.

وقد شهدت الجلسة مواجهةً ساخنة بين أعضاء الكتلة، والدكتور أحمد فتحي سرور عندما قام الدكتور محمد سعد الكتاتني بعرض

## الفصل الرابع رؤى الكتلة

بيان الحكومة – الخطة والموازنة –  
الحساب الختامي – التعديلات الدستورية

رده على بيان الحكومة وأعلن في النهاية رفض الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان للبيان فعلق سرور قائلاً: "لا يوجد في المجلس شيء اسمه الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين"، وقال إنني أعرف أنكم تريدون أن تسجلوا موقفًا ولكن من الناحية الدستورية أنتم لستم حزبًا وبالتالي ليس لكم مجموعة برلمانية واللائحة لا تعترف إلا بالأحزاب وأنا أتحدث في مسائل دستورية.. وطالب سرور بحذف هذه العبارة من المضبطة.

وقد أبدى أعضاء الكتلة البرلمانية للإخوان اعتراضهم الشديد على ما قاله سرور ووقفوا في أماكنهم مدة دقيقة، مؤكدين أنهم أكبر كتلة معارضة في البرلمان ويمثلهم 88 عضوًا داخل المجلس.

وفيما يلي نص رد الدكتور الكتاتني علي بيان الحكومة:

وأكد الكتاتني في رده أن القراءة الموضوعية والدراسة المتأنية لبيان الحكومة وتقرير اللجنة الخاصة لدراسة هذا البيان أظهرت أن ما جاء في هذا الإطار انتابه الاضطراب والضبابية وعدم الوضوح في الكثير من جوانبه؛ حيث افتقد البيان إلى الرؤية الواضحة، والأهداف المفصلة الدقيقة والآليات والوسائل الواقعية والموضوعية وطرق المتابعة والقياس ومعايير الإنجاز.

مشيرًا إلى أن هذه العناصر هي المكونات الأساسية للخطة التنموية التي يجب أن يكون عليها البيان كبرنامج عمل للحكومة

خلال عام من أعوام الخطة التي لم يحدد عددها البيان، مضيفًا أن البيان لم يعالج الكثير من المشكلات التي يعاني منها الشعب كالسياسات الداخلية الخاصة بالإصلاح السياسى والدستوري وإعمال مبادئ تداول السلطة وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وكذلك في السياسات الخارجية وتراجع دور مصر الأقليمي والدولي ولم يعالج أيضًا مشكلات البطالة والصحة والدواء والبيئة والتلوث والإسكان والطرق والمرافق العامة وارتفاع الأسعار واضطراب منظومة التعليم.

وأكد الكتاتني أن الحرية هي المطلب الضروري لكل الشعب والرغبة الملحة لكل الأفراد والمؤسسات والحركات والأحزاب والفصائل، ويجب أن ينزل النظام القائم في ذلك على رغبة الأمة، وإن الإصلاح السياسى والتشريعى والمصالحة الوطنية هما الأساس الأول والمدخل الواجب لكل إصلاح ولكل تنمية فى المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وغيرها، كما أن التنمية الشاملة والمستدامة يجب أن تستند إلى العلم دونما إخلال بالواقعية الموضوعية فى إطار مسار واضح تحكمه الأخلاق والشفافية فى ظل أعمال الدستور وتطبيق القانون، مشيرًا أيضًا إلى أن التنمية البشرية هي أساس منظومة التنمية الشاملة، وأن التنمية والنهضة

يجب أن تبدأ بحسن إدارة المتاحة من الموارد قبل توفير المزيد من تلك الموارد.

وفيما يلي نص ملخص الرد الذي ألقاه رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمجلس الشعب.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس المجلس

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قدّم رئيس الوزراء في يناير الماضي 2006 بياناً لحكومته لشرح برنامجها للعمل خلال هذا العام، وتناولت اللجنة الخاصة المشكلة من المجلس للردّ على بيان الحكومة هذا البرنامج بالتحليل والمتابعة وأعدت تقريراً عن ذلك احتوى على الكثير من التفاصيل وضمنته رد لجان المجلس على البيان في مجالات عمل اللجان المختلفة، ولقد قمنا بدراسة البيان وكذلك التقرير المعروف، وتبيّن لنا أن البرنامج يحتاج إلى مراجعة جوهرية من حيث الهيكل والمضمون والآليات والوسائل وبرامج التشغيل وطرق عرض المشكلات.

وقد عرض البيانُ العديدَ من القضايا والموضوعات ولكنها تداخلت واختلفت وبدت مضطربةً وغير واضحة، فالأهداف

غير محددة والرؤية التي يجب أن تسبقها غير واضحة والواقع والإمكانات والموارد غير معروفة على وجه الدقة، وبالتالي فإنّ الآليات والوسائل صارت متداخلة وأصبح من الصعب تحديد ما الذي تريد الحكومة إنجازه وكيف ومتى يمكن أن يتحقق الإنجاز المزعوم.

ويبدو الآن أنه من الضروري لفت النظر إلى أن التنمية الشاملة تحتاج إلى ثوابت لا بد من وجودها وهي:-

1- الحرية هي المطلب الضروري لكل الشعب والرغبة الملحة لكل الأفراد والمؤسسات والحركات والأحزاب والفصائل، ويجب أن ينزل النظام القائم في ذلك على رغبة الأمة.

2- إن الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية هما الأساس الأول والمدخل الواجب لكل إصلاح ولكل تنمية في المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وغيرها.

3- إن التنمية الشاملة والمستدامة يجب أن تستند إلى العلم دون ما إخلال بالواقعية الموضوعية في إطار مسار واضح تحكمه الأخلاق والشفافية في كل أعمال الدستور وتطبيق القانون.

4- إن التنمية البشرية هي أساس منظومة التنمية الشاملة.

5- التنمية والنهضة يجب أن تبدأ بحسن إدارة المتاح من الموارد قبل توفير المزيد من تلك الموارد.

والخطة المرحلية لا بد وأن تكون جزءاً من خطة متكاملة تتناول كل مجالات العمل وكل مشكلات المجتمع وكل طموحات الشعب، ويتم ذلك من خلال تحديد المستهدفات في كل هذه النواحي في فترة زمنية محددة، وذلك حتى يمكن أن تتم عمليات المتابعة لقياس المستهدفات بمعايير إنجاز واضحة، ومن ثمَّ تحديد حجم الإنجازات التي تتم والوقوف على أسباب القصور – إن وجد – لعلاجها.

ولأن البيان افتقر إلى هذه المنهجية فقد جاء على الشكل الذي نراه من ضعف وعدم تكامل الأمر الذي يصعب معه تصور كيف سيكون الأداء فضلاً عن الإنجازات.

ولقد تناول البيان العديد من الأمور – بأسلوبه – ونحن إذ نقيم هذا البيان، فإننا في ذات الوقت نقدم مقترحات للتعامل مع القضايا والمشكلات التي طرحها البيان بشكل مجتزئ وغير متكامل، ونظراً لضيق الوقت في العرض فإننا نجل هنا القول في المجالات التالية (ونودع مضبطة المجلس دراسة مفصلة عن بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه لهذا العام مارس 2006م).

أولاً: في المجال السياسي والتشريع: جاء هذا المجال الهام جداً ضعيفاً ومهمشاً في البيان على ما له من أهمية؛ الأمر الذي يُعدُّ تراجعاً من قبل الحكومة في الإصلاحات السياسية والتشريعية المزعومة، ولا يمكن أبداً أن يتصور عاقل أن تكون هناك تنمية حقيقية شاملة دون تنمية بشرية الحرية عمودها الفقري.

فلا بد من إنهاء حالة الطوارئ بإلغاء قانون الطوارئ وعدم استبداله بقوانين أخرى دائمة مُكبَّلة للحريات وداعمة للتسلط والاستبداد.

ولا بد من ضمان استقلال السلطة القضائية ودعم القضاة وتحقيق أجواء الحرية الكاملة لهم والعمل وبسرعة على صدور قانون السلطة القضائية طبقاً لما يراه القضاة أنفسهم من خلال نادي القضاة وليس من وجهة نظر الحكومة. الناس يطلبون الحرية.. الناس يريدون الإصلاح.. الناس يريدون تداول السلطة بديمقراطية حقيقية.. الناس يريدون وقف تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية واعتدائها على حريات الشعب.

الاعتقالات الظالمة نرفضها ونقف ضدها ويجب على العقلاء أن يدركوا أن تلك التصرفات غير المسؤولة لا تؤدي إلى استقرار قط.

هل ما نراه الآن معقولاً؟ ما هذا الظلم وما هذه المخالفات الصارخة للدستور بالاعتداء على حريات وحرمان الشعب.. إلقاء القبض على المواطنين في الشارع- بل القبض على عضو مجلس الشعب.. عضو هذا المجلس في القطار وتفتيشه في كابينة النوم بالقطار واعتقال مساعديه في العمل البرلماني من ذات الكابينة- ما هذا؟ أين الدستور يا حماة الدستور!!

الاعتقالات والحبس الاحتياطي لطلاب الجامعة هذه الأيام.. طالب بالفرقة الإعدادية بكلية الهندسة سنه 17 عامًا ماذا فعل؟ أهو أكثر جرماً من صاحب العبارة التي راح ضحية الأهمال فيها ألف مصري ماتوا غرقاً؟! من المسؤول عن ذلك؟ الطوارئ ومن وراء الطوارئ؟ ولمصلحة من تستمر الطوارئ؟ عشرات السنين من الظلم والاعتقال والحبس الاحتياطي المتكرر للمصريين ولم تصدر أحكام من محاكم وقضاة طبيعيين على عشرات الآلاف الذين اعتقلوا وحبسوا بسبب القانون المعيب وغير الدستوري!!

من المسؤول عن تزوير الانتخابات؟.

من المسؤول عن القتل الذي سقطوا برصاص رجال الأمن في الانتخابات؟

وها هي منظمات حقوق الإنسان في الداخل والخارج تقضح ممارسات حكومات الطوارئ.

إلى متى نظل في طوارئ؟

هل نريد أن نقول للعالم إن مصر لا يمكن أن تعيش في ظل دستورها وقوانينها العادية مثل باقي دول العالم؟ أم ماذا؟.

رغم الطوارئ هربت الأموال وهرب أرباب القروض وهرب المسئولون عن الكوارث وأهل الرشوة الذين باعوا الوطن أتريدون أمثلة؟

أين سدنة النظام وأصحاب عصا الطوارئ والصلاحيات قبل الإصلاح؟

ثانياً: في المجال الاقتصادي والاجتماعي: أهمل البيان كيفية الخروج من المأزق، حيث ارتفاع الأسعار وضعف مستوى الدخل والبطالة وكيف تحل مشاكل الشباب، والأمر في جملته ينتقل من سيئ إلى أسوأ؛ فالأسعار في زيادة والبطالة بالملايين.. والخصخصة لم تأت بخير كما قيل.

ونرى في ذلك أنه لا بد من الاهتمام بالآتي:

1- المشروعات الصغيرة.

2- تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية.

3- زيادة الصادرات.

4- الاهتمام بقطاع الأعمال والاستثمارات الحكومية.

5- رعاية محدودي الدخل عن طريق زيادة دخول العاملين

في الدولة وأصحاب المعاشات.

6- منع الاحتكار وتنظيم المنافسة.

7- إعادة هيكلة الدعم.

**ثالثاً: في مجال الخدمات:** نرى أنه يجب أن تكون لنا خطة واضحة من أجل:

1- الارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتقنيات الحديثة.

2- تحسين الخدمة الصحية وخاصةً في مجالات التعليم الطبي والدواء.

3- حل مشكلة الإسكان وخاصةً للشباب محدودي الدخل.

**رابعاً: مجالات عديدة أهملها البيان تماماً منها:**

1- الشؤون الدينية والأوقاف.

2- الزراعة والري.

3- الصناعة والطاقة.

4- الرياضة.

5- الإعلام والثقافة.

6- السياحة والآثار.

وهذه المجالات قد أوردنا - في ردنا المرفق - تفصيلات لكيفية النهوض بها ضمن منظومة التنمية الشاملة التي نسعى إليها جميعاً.

وأخيراً لقد أظهرت القراءة الموضوعية والدراسة المتأنية لبيان الحكومة وتقرير اللجنة الخاصة لدراسة هذا البيان أن ما جاء في هذا الإطار انتابه الاضطراب والضبابية وعدم الوضوح في الكثير من جوانبه.. فلقد افتقد البيان إلى:

1- الرؤية الواضحة.

2- الأهداف المفصلة الدقيقة.

3- الآليات والوسائل الواقعية والموضوعية.

4- طرق المتابعة والقياس ومعايير الإنجاز.

وهذه العناصر هي المكونات الأساسية للخطة التنموية التي يجب أن يكون عليها البيان كبرنامج عمل للحكومة خلال عام من أعوام الخطة التي لم يحدد عددها البيان.

ولذلك فلم يعالج البيان الكثير من المشكلات التي يعاني منها الشعب كالسياسات الداخلية الخاصة بالإصلاح السياسي والدستوري وإعمال مبادئ تداول السلطة وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وكذلك في السياسات الخارجية وتراجع دور مصر الأقليمي والدولى ولم يعالج أيضاً مشكلات البطالة والصحة والدواء والبيئة والتلوث والإسكان والطرق والمرافق العامة وارتفاع الأسعار واضطراب منظومة التعليم.

**لذلك كله أرفضُ بيانَ الحكومة**

**أ.د. محمد سعد الكتاتني**

**عضو المجلس**

**رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين**

**ثانياً: الخطة والموازنة**

رفض نواب الكتلة موازنة العام المالي 2006 / 2007، وأكدت الكتلة- في بيان لها تضمن أسباب الرفض- على أن الحكومة تراجعت عن وعودها المتكررة للشعب، وحادت عن مبدأ الشفافية المفترض، بالرغم من أن الجماهير العريضة كانت تنتظر تحقيق

آمالها في موازنة العام المالي 2006 / 2007، والتي تتمثل في:

- السيطرة على معدلات البطالة المتزايدة والتي تؤرق كل بيت مصري ويعاني منها ملايين الشباب .  
- مضاعفة الاعتمادات اللازمة لتقديم الخدمة الطبية والعلاجية اللائقة بالمواطنين، خاصةً محدودو الدخل .  
- السيطرة على جنون الأسعار والغلاء الفاحش الذي أرهق جيوب المواطنين المصريين .

- تدبير الاعتمادات اللازمة لتحسين مستوى المعيشة، من خلال رفع الأجور بما يتناسب مع معدلات زيادة الأسعار والتضخم .  
- تدبير الاعتمادات اللازمة للأنشطة الاستثمارية والتنمية البشرية، خاصةً في مجالي التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان بدلاً من إلغاء هذا الدور على القطاع الخاص المتعثر في تحقيق التقدم المأمول في مجال التنمية الاقتصادية حتى الآن .

وقد أكدت الكتلة أن الموازنة جاءت لتكرس دور الحكومة في تجميل الموقف على حساب تنظيم البرامج اللازمة لعلاج المشكلات التي يعاني منها الوطن، وعلى رأسها الدين العام المتنامي، وعجز الموازنة المتصاعد . وأكدت الكتلة أنه لهذا كله

ترفض الكتلة مشروعي الخطة والموازنة للعام المالي 2007/2006 ."

**ثالثاً: الحساب الختامي:**

أعلن نواب الإخوان رفضهم للحساب الختامي للموازنة العامة والخزانة العامة عن عام 2004/2003 وأوردوا في رفضهم العديد من الملاحظات عليه ومنها:

**الملاحظة الأولى والرئيسية:**

ما ورد في التقرير من أن الدولة أرجأت صرف بعض الأعباء التي تخص عام 2004/2003 والسنوات السابقة رغم توافر مقومات صرفها خلال هذه السنة المالية وتبلغ جملتها حوالي 76 مليار جم.

وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة نظراً لضخامة المبلغ وأن عدم إدراجه ضمن نفقات الموازنة العامة يعني أن هذه النفقات لا تمثل الواقع وبالتالي لا يمكن الاعتماد على المؤشرات القائمة على هذه الأرقام في الوقوف على الوضع المالي الفعلي للحكومة.

فطبقاً لأرقام التقرير فإن إجمالي النفقات لعام 2004/2003 تبلغ 165 مليار جم والعجز الكلي لموازنة الخزانة العامة يبلغ 55 مليار جم، ولكي يتحمل الأعباء التي لم يتم صرفها المذكورة سلفاً وترتفع النفقات إلى 241 مليار جم ويرتفع العجز إلى 131 مليار

جم، وقالت الكتلة أنه يتعين الوضوح والشفافية في عرض الوضع المالي للحكومة حتى يمكن مواجهة الأزمة الاقتصادية بفاعلية وكفاءة.

**الملاحظة الثانية:**

هي قيام وزارة المالية بإدراج جانب من قروض بنك الاستثمار المستخدمة في تمويل الاستخدامات الرأسمالية ضمن الإيرادات الرأسمالية المتاحة لتمويل هذه الاستخدامات بلغت نحو 5694 مليون جم منها 2970 مليون جم من صافي الأقساط والفوائد لتمويل الاستخدامات الاستثمارية و 2724 مليون جم لتمويل سداد المستحقات الاستثمارية... ويتعين استبعاد كافة القروض المستخدمة في تمويل عجز الموازنة من مصادر الإيرادات الفعلية المتاحة لتمويل الاستخدامات وإدراجها ضمن مصادر تمويل العجز الكلي تحقيقاً للوضوح والشفافية.

**الملاحظة الثالثة:**

فإنه وطبقاً لما أوضحه التقرير فإن العجز الكلي للموازنة العامة 2004/2003 يبلغ 55 مليار جم وهو محصلة عجز كل من العجز الجاري وعجز الاستثمارات وعجز التحويلات الرأسمالية وننوه هنا إلى أنه طبقاً لأرقام التقرير فإن العجز الجاري قد بلغ 26 مليار جم وأصبح يمثل المكون الأساسي للعجز الكلي للموازنة

العامه وهو ما يؤكد عمق الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد المصري من جراء السياسات الحكومية إذ من المفترض في الاقتصاديات السليمة أن تحقق الموازنة الجارية فائض يمكن استخدامه في تغطية الإنفاق الاستثماري للدولة.

وأكدت الكتلة أن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة الدكتور أحمد نظيف منذ جاءت للحكم عام 2004 ستؤدي إلى انخفاض حصيله الدولة من الجمارك ومن الضرائب العامة بما سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الإيرادات الجارية وبالتالي إلى زيادة عجز الموازنة الجارية مما يزيد من اختلال الوضع المالي في مصر وعلى الحكومة أن توضح كيف ستعامل مع هذه الأزمة وهذا العجز وهل ستلجأ إلى سياسة التمويل بالعجز بما يترتب عليها من ارتفاع معدلات التضخم أم ستلجأ إلى مزيد من الاقتراض من السوق المحلي وحرمان القطاع الخاص من الموارد المالية التي يحتاجها في تمويل استثماراته اللازمة لزيادة معدلات النمو وتشغيل الأيدي العاملة.

#### **الملاحظة الرابعة:**

بررت وزارة المالية زيادة العجز الصافي للموازنة العامة عام 2004/2003 إلى 39 مليار جم بزيادة قدرها 11 مليار جم عما كان مخطط له في هذا العام إلى عدم تحقق جانب كبير من

الموارد السيادية والجارية وفقاً للمستهدف منها، حيث انخفضت حصيله الموارد السيادية بـ8.4 مليار جم عن الأرقام المستهدفة، قالت الكتلة إنه ونظراً لتكرار ظاهرة إدراج الحكومة لأرقام مبالغ فيها في الإيرادات المتوقعة طيلة السنوات السابقة مع علمها التام أن هذه الأرقام لن يتم تحقيقها... فإنه يتعين على الحكومة أن تكون أكثر واقعية من إدراج تقديراتها للإيرادات السيادية في الموازنة العامة مستقبلاً ومواجهة المشكلة الاقتصادية بوضوح دون محاولات لا تجدي للالتفاف حولها.

#### **الملاحظة الخامسة:**

تضمن التقرير أن إجمالي الاستخدامات الاستثمارية بختامي الموازنة العامة للدولة نحو 23 مليار جم عام 2004/2003 بنسبة 15.5% من إجمالي استخدامات الموازنة العامة... وقالت الكتلة إنها تتفق مع الجهاز المركزي للمحاسبات أن هذه النسبة محدودة للغاية وهي تعبر عن انسحاب الدولة من النشاط الاستثماري في مصر دون نمو معوض من القطاع الخاص نتيجة استمرار حالة الركود... وهنا تبرز المشكلة الأساسية للاقتصاد المصري فإذا كان القطاع الخاص لا يقوم بالاستثمارات الكافية للنهوض بالاقتصاد المصري وإذا كانت الدولة تتسحب من النشاط الاستثماري فكيف نتوقع أن توفر فرص استثمارية قدرها 750

ألف فرصة سنوياً وفق ما تضمنه البرنامج الانتخابي للحزب الوطني.

#### رابعاً: الهيئات الاقتصادية:

أبدت الكتلة العديد من الملاحظات على الحساب الختامي للهيئات الاقتصادية لعام 2003 / 2004، كما أبدت ملاحظاتها على الحساب الختامي لبعض هذه الهيئات ومن الملاحظات التي أبدتها الكتلة:

- اختلال الهياكل التمويلية للعديد من الهيئات الاقتصادية حيث أظهرت الحسابات الختامية لموازنات التحويلات الرأسمالية للهيئات الاقتصادية عن السنة المالية 2003/2004 استمرار حصول بعض هذه الهيئات على مساهمات من الموازنة العامة للدولة لتمويل التزاماتها من أقساط القروض المحلية والخارجية أو لتمويل عجز النشاط الجاري المرحل بها وذلك نتيجة قصور مواردها الذاتية عن الوفاء بالتزاماتها.. والذي يرجع سببه الرئيسي إلى ما تسفر عنه نتائج أعمالاً من عجز في عملياتها الجارية بما يؤدي إلى تقليص عناصر التمويل الذاتي التي تساهم في سداد تلك الالتزامات الأمر الذي يترتب عليه تضخم لا مبرر له برؤوس أموال تلك الهيئات بقيمة تلك المساهمات وهو ما يزيد في النهاية من خلل الهياكل التمويلية لتلك الهيئات.

- استمرار ظاهرة التجاوزات غير المرخص بها في الاستخدامات الجارية لبعض الهيئات الاقتصادية، حيث بلغت جملة التجاوزات وفقاً للحسابات الختامية لعام 2003/2004 نحو 10722.6 مليون جم وقد خص الهيئة العامة للبترول 87% من هذه التجاوزات وفي سبيل معالجة هذه التجاوزات خصصت وزارة المالية المادة الأولى من مشاريع قوانين ربط الحسابات الختامية لموازنات هذه الهيئات لتعديل ربط تلك الموازنات ليتمشى مع نتائج التنفيذ الفعلية ودون عرض على السلطة التشريعية بمشاريع قوانين منفصلة لإقرارها مسبقاً.

- عدم دقة تقديرات الموازنات الاستثمارية لبعض الهيئات العامة حيث تلاحظ وجود تفاوت كبير بين قيمة الربط الأصلي للاستخدامات الاستثمارية وبين المنصرف الفعلي لبعض الهيئات الاقتصادية مما يشير إلى عدم دقة تقديرات الموازنات الاستثمارية لتلك الهيئات ومن ثم تم اللجوء إلى إجراء تعديلات على الربط الأصلي ليتوافق مع التنفيذ الفعلي وفيما يلي بيان بأهم هذه الهيئات.

- عدم استهلاك الخسائر المرحلة لبعض الهيئات من فوائض عملياتها الجارية، وقد تلاحظ تحقيق بعض الهيئات لفوائض عن عملياتها الجارية تؤول للحكومة في الوقت الذي تظهر فيه ميزانياتها العمومية في 2004/6/30 خسائر مرحلة لسنوات سابقة

ودون أن يسمح لهذه الهيئات بأن تستخدم هذه الفوائض في استهلاك هذه الخسائر .

#### خامسا: التعديلات الدستورية:

قدمت الكتلة رؤية كاملة بشأن معالم الإصلاح الدستوري بمصر، ونعرض في السطور القادمة الرؤية التي قدمها الدكتور محمد سعد الكتاتني والتي جاء فيها:

بمناسبة استطلاع رأي النواب في شأن معالم الإصلاح الدستوري وانطلاقاً من حقيقة اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية الحالية عن تلك التي نشأ في ظلها دستورنا القائم، وإزاء ما أفرزته الممارسات السياسية لنظم الحكم المتعاقبة منذ وضع الدستور ولليوم من خروج مصمم عليه وعلى كل المبادئ فوق الدستورية، فضلاً عن الانتهاك المستمر لأحكام الدستور والقانون كان سببه المباشر الخلل الواضح في الفصل بين السلطات وكذلك التوازن بينها، وغياب تطبيق مبدأي التلازم والتوازن بين السلطة والمسئولية فضلاً عن مبدأ وجوب تأقيت ممارسة السلطة السياسية في واقع الحياة السياسية المصرية .

وانطلاقاً من طبيعة شعبنا العظيم صاحب الحضارة العريقة والتاريخ القديم تتطرق رؤيتنا للإصلاح الدستوري من مقدمة التشخيص الصحيح لأزمة النظام السياسي المصري المعاصر،

والتي تتجلى صورتها الواضحة في الفارق الشاسع بين القول المعلن والسلوك المطبق، الذي انتهى في حقيقة الحال إلى تمحور كل سلطات الدولة حول شخص رئيس الدولة في شبه تأييد أفقد سائر السلطات ذاتيتها بل واختصاصاتها .

لذا كانت رؤية الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين حول الإصلاح الدستوري منطلقاً من واقع الحقائق المتقدّم إيرادها، آخذةً في اعتبارها ما يصبو إليه شعبنا ويأمله، بل وما يستحقه من مستقبل على صعيد حياته العامة .

ورأينا أن أكثر النظم السياسية تناسباً وقدرةً على تحقيق طموحات شعبنا وآماله هو النظام النيابي البرلماني، فاتخذنا من أصوله وثوابته مرشداً فيما تقدمنا به من رؤيتنا لمعالم الإصلاح الدستوري المنشود .

فقدمنا جملة تعديلات تناولت نسج العلاقة بين رئيس الدولة وباقي السلطات بحسبانه غير مسئول، وما يفرضه مبدأي التلازم والتوازن بين السلطة والمسئولية من حتمية عدم ممارسته أي سلطة استقلالاً ما دام غير محاسب ، بحيث يصبح رمزا للدولة ، حكما بين السلطات .

والتزاما بما تقرضه جملة المبادئ فوق الدستورية التي ألتزمتها سائر الدساتير الديمقراطية في العالم المعاصر، سيما مبادئ

الحرية و المساواة و تكافؤ الفرص , ولرؤيتنا حتمية تأقيت ممارسة السلطة السياسية كضمانة أكيدة ووحيدة للحقوق و الحريات , وحرصا منا على ذلك , كانت تعديلاتنا للمادتين 76 و 77 ليقصر النص فيهما على ما يلى : " ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع العام السرى المباشر على الوجه المبين فى القانون " , " مدة الرئاسة خمس سنوات و لايجوز إنتخاب الرئيس لأكثر من فترتين . "

وإتساقا مع رؤيتنا السابقة كان تعديلنا للمادة الخامسة من الدستور بما يؤسس للتعددية السياسية و الحزبية فى إطار المقومات و المبادئ الأساسية على أن تنشأ الأحزاب بمجرد الإخطار وينظم القانون عمل الاحزاب بما يكفل تكوينها و ضمان فاعليتها و عدم تقييد إتصالها بالجماهير أو الحد منه باى وجه .

وحتى يأتى دستورنا منسجما مع أصول و ثوابت النظام النيابى البرلمانى كان تناولنا للسلطة التشريعية (البرلمان) و علاقته بباقي سلطات الدولة، سيما السلطة التنفيذية وكذا رئيس الدولة، ناسجين خيوط العلاقة بينهما، بعد إقامة كيان السلطة التشريعية و اختصاصاتها على أساس من ثوابت هذا النظام .

فكان تعديلنا لنص المادتين 101 و 102 من الدستور بدوام دور الإنعقاد العادى ثمانية اشهر على الاقل على فترتين .. كل فترة

أربعة اشهر و بينهما شهر إجازة لما فى ذلك من حكمة ظاهرة و إنهاء حالة تغييب مجلس التشريع عن واقع الحياة خمسة أشهر كاملة فى العام و ذلك إعمالا لحكم الدستور ذاته و دون أن يتوقف ذلك على دعوة رئيس الجمهورية .

وفى إطار حق المجلس فى مراقبة الحكومة و اسلوب طرح الثقة بها فكانت تعديلاتنا على المواد 124 و 125 و 126 و 127 و 128 وذلك بسلب رخصة رئيس الوزراء او نوابه أو الوزراء فى إنابة غيرهم فى الإجابة على أسئلة الأعضاء أو الرد على طلبات الإحاطة المقدمة إليهم و تقرير جواز تحويل السؤال إلى إستجواب فى ذات الجلسة ؛ و سلب إستراط موافقة الحكومة على تحديد موعد مناقشة الإستجواب فى حالة الإستعجال .

كما قررنا مسئولية رئيس مجلس الوزراء و نوابه و الوزراء و نوابهم مسئولية تضامنية و فردية مع التسوية فى قواعد تقرير المسئولية و إجراءات سحب الثقة بين رئيس الوزراء و نوابه و الوزراء و نوابهم مع إلغاء حق رئيس الجمهورية فى التعقيب على المجلس فى مسألة تقرير مسئولية الحكومة و سحب الثقة منها و إلغاء حقه فى اللجوء الى الإستفتاء فى هذه الحالة .

وفى إطار ترجمته أصول النظام النيابى البرلمانى فيما يتعلق بسلطة الرقابة المالية الكاملة للبرلمان فى إقرار الموازنة العامة:

جاء تعديلنا لنص المادتين 115 و 118 وحذف المادة 117 بوجوب عرض مشروع الموازنة العامة للدولة بجميع أجهزتها و هيئاتها المدنية و العسكرية على المجلس و تقرير سلطة المجلس فى إدخال ما يراه من تعديلات عليها و وجوب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة قبل نهاية ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

وفى إطار ضبط العلاقة بين رئيس الجمهورية و السلطة التشريعية وفق أصول النظام النيابى البرلمانى

فقد أدخلنا تعديلا تنا على المواد 74 و 101 و 102 و 108 و 109 و 113 و 132 و 133 و 136 و 141 و 148 و 152 و 202 بإلغاء الإستفتاء الشعبى فى الدستور لما اسفر عنه التطبيق من تفويض لدعائم النظام الديمقراطى من خلال إستغلال هذا المظهر إسغلالا يضعف دور البرلمان لحساب رئيس الدولة ويمهد الطريق لإستبداد سياسى .. ولما يخوله هذا المظهر لرئيس الدولة من تغول على كافة السلطات بل و إلغاؤها فى كثير من الاحيان لاسيما فى الحالات التى يسودها عدم سلامة الإقتراع كحالة مصر فى تجاربها و سوابقها مع عملية الإستفتاء الشعبى .

كذلك إلغاء حق رئيس الجمهورية فى دعوة مجلس الشعب للإنعقاد و تقرير إنعقاد المجلس بحكم الدستور لدور الإنعقاد العادى و تقرير

حق الاغلبية فى تقرير الإنعقاد غير العادى و إبقاء رخصة إلقاء بيانات امام المجلس .

و ضبط حق رئيس الجمهورية فى إصدار لوائح التفويض و وجوب عرض هذا النوع من اللوائح على المجلس ليس عند إنتهاء التفويض فقط بل عند طلب تجديده لما اسفر عنه التطبيق المنحرف للمادة 108 من عدم عرض أى لائحة تفويض على المجلس منذ صدور اول تشريع تفويضى وحتى اليوم!! و نقل حق إقتراح القانون من الرئيس للحكومة و ضبط حق الإعتراض التوقيفى المؤقت فى مدته و نصابه .

وكذا إشتراط موافقة البرلمان على تشكيل الحكومة أو تغيير أعضائها و ضبط حق حل البرلمان وربطه بحالة الضرورة و طلب الحكومة و تسبب القرار و عدم جواز الحل لذات السبب مرة اخرى فضلا عن إشتراط الدعوة لإنتخابات جديدة فى ذات القرار وفى موعد لايجاوز ستين يوما .

كما رأينا ضبط نص المادة 99 بما يضمن عدم العبث بحصانة النواب و بما يعمق إستقلالية السلطة التشريعية

وكان تعديلنا لنص المادة 148 لضبط إعلان حالة الطوارئ و السلطات المخولة بشأنها و إخضاع كافة السلطات فى هذه الحالة لشكلين من الرقابة : القضائية بعدم جواز تحصيل أى عمل منها

وكفالة الرجوع الى القضاء لكل من مسه احد إجراءاتها.. و البرلمانية بوجوب الرجوع الى البرلمان لإقرار أو إلغاء ما إتخذ منها فضلا عن القيد الزماني و المكاني. ووجوب إنعقاد البرلمان فور إعلانها , وعدم جواز حله أو فض دور إنعقاده طالما كانت حالة الطوارئ معلنه .

ثم قدمنا من بعده رؤيتنا لتدعيم بل وإقامة سلطة تنفيذية حقيقية، بناءً على ثوابت وأصول النظام النيابي البرلماني، من ثنائية السلطة التنفيذية، والتي لا ينفرد فيها رئيس الدولة باختصاص، ولا يُقر له تصرف أو قرارٌ إلا بموافقة مجلس الوزراء والوزراء المختصين والمسئولين أمام مجلس الشعب (البرلمان) مسئوليةً سياسيةً كاملةً غير معلقةً على إرادةٍ سوى إرادة البرلمان، بما يبرز ذاتية هذه السلطة ممثلةً في الحكومة

وتحقيقاً لذلك رأينا تعديل نصوص المواد 109 و 127 و 128 و 132 و 133 و 136 و 137 و 138 و 141 و 143 و 153 و 156 و 157 و 202 : بتقرير حق الإقتراح للحكومة عوضاً عن الرئيس و كذا حق إلقاء بيانات عن السياسة العامة للدولة . و إشتراط موافقة البرلمان على تشكيل الحكومة الامر الذى يدعمها فى مواجهة الرئيس و يعزز دورها فى رسم و تنفيذ السياسة العامة للدولة و إشتراط طلبها عند ممارسة حق الحل .

وتقرير تولى الحكومة للسلطة التنفيذية صراحة بالدستور و إشتراط ممارسة رئيس الجمهورية لإختصاصاته التنفيذية بموجب مراسيم يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء وتوقيعاته يجب لنفاذها توقيع رئيس مجلس الوزراء و الوزراء المختصون و لا تعفى أوامره الشفهية أو الكتابية الوزراء من المسئولية .. وتقرير إختصاص وضع السياسة العامة للدولة و الإشراف على تنفيذها لمجلس الوزراء وكذا إشتراط موافقته على المعاهدات والإتفاقيات الدولية قبل إبرامها الى غير ذلك من التعديلات المنسجمة وطبيعة النظام .

ثم كانت رؤيتنا لسلطة قضائية مستقلة استقلالاً حقيقياً، من خلال قضاء موحد، يختص دون سواه بكل ما يوصف بوصف "منازعة" ، بتوحيد جهات القضاء فى جهة واحدة و إلغاء كل اشكال القضاء الإستثنائى , كنص المادة 171 , وتفعيل نصوص الدستور فى كفالة الحقوق و الحريات الاساسية بإخضاع كل اشكال النزاع فى المجتمع لإختصاص جهة القضاء وحدها أيا كانت اسبابها أو اطرافها او موضوعها. ويهيمن على شئون السلطة القضائية مجلس القضاء الذى يضمن تشكيله هذا الاستقلال ويترجمه، وكذا إختصاصاته بما يقطع ويُنهي صور التدخل الفجّ فى شئون السلطة القضائية و وذلك بإدخال عنصر الإختيار فى أعضاء مجلس

1- يختار المحافظ بالانتخاب الحر العام المباشر وكذا رؤساء كافة وحدات الحكم المحلى .

2- تغليب الجانب الشعبى على الجانب التنفيذى .

3- منح أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمختلف مستوياتها وسائل الرقابة البرلمانية من سؤال وطلب إحاطة و إستجواب وطلب مناقشة عامة وسحب ثقة .

4- منح المجالس الشعبية المحلية سلطة إصدار المراسيم المحلية وتحويلها سلطة إقتراح وضبط ميزانيات محلية مستقلة .

وبصدد م ايثار حول النظام الإنتخابى الأمتل الذى يكفل زيادة فرص تمثيل الأحزاب داخل البرلمان . نبادر ونقرر أن ازمة مصر ليس فى نظام إنتخابى أيا كان , و إنما هى فى الإرادة السياسية التى تكرر الإستبداد و تفرغ النظم من مضامينها و أهدافها الدستورية والتشريعية؛ بحرص النظام القائم على حيازة أغلبية مصطنعة بكافة الوسائل غير المشروعة, بدأ بالتمسك بقانون الأحزاب السياسية القائم الذى أجمعت الأمة على وضعه فى صدارة القوانين سيئة السمعة , بمصادرته حرية تكوين الأحزاب , و فرض هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية بكافة السبل " غير المشروعة " . ومرورا بمحاصرة الأحزاب و التيارات السياسية ومصادرة حقها فى الإتصال الجماهيرى بأنواعه , فإذا ما

القضاء الأعلى من بين أعضاء الجمعية العمومية للنقض و إستئناف القاهرة مع ضمان إستقلال منصب النائب العام من خلال آلية إختياره من دائرة محددة من رؤساء الإستئناف و بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وكذا إعلاء سلطات الجمعيات العمومية للمحاكم وعقد الإختصاص الاصيل لها فى كل ما يتعلق بحسن سير العدالة داخل كل محكمة فضلا عن نشأة التفتيش القضائى فى حضان مجلس القضاء الأعلى و تعيينه له دون سواه .

كما نرى أن منظومتنا العقابية كافية بما تشمله من نصوص كفيلة بمكافحة ظاهرة الإرهاب وبها زيادة ، وبهذه المناسبة نحذر من المساس بأي من الحريات العامة والحقوق المقررة بالباين الثالث والرابع من الدستور . سيما و أننا من أوليات الدول التى وضعت قانونا لمكافحة الإرهاب بموجبه أدخلت تعديلات جوهرية على قانونى الإجراءات الجنائية و العقوبات منذ عام 1992 .

وبشأن تطوير الإدارة المحلية كانت رؤيتنا أن يتبنى المشروع الدستوري فلسفة نظام الحكم المحلى وليس مجرد الإدارة المحلية، بما يستتبعه من اللامركزية وتعميق الممارسة الديمقراطية بتعزيز انتخاب المحافظ انتخاباً حرّاً عامّاً مباشراً، ومنح المجالس الشعبية المحلية سلطة المراسيم والرقابة المحلية الشاملة وعليه :

نجح حزب أو تيار سياسى فى كسر الطوق وحقق الإتصال الجماهيرى بألية من الآليات المشروعة , برز من جديد أحد أهم طبائع الإستبداد " التمحور حول الذات و إستبعاد الأخر" بالعبث بالمشروعية بقلب المشروع الى غير مشروع إعتقادا على الجهاز الأمنى فى تزيف إرادة الامة فى كل عملية إقتراع بعيدة عن الإشراف القضائى الكامل .

لذا نرى ضرورة التمسك بالإشراف القضائى الكامل على عملية الإقتراع بدأ من إعداد الكشوف وحتى إعلان النتائج فى كل انتخابات عامة .

ونؤكد أن كل نظام إنتخابى لا يلتزم المبادئ فوق الدستورية ولايرجم منظومة القيم المكفولة بنصوص الدستور سيما قيم الحرية و المساواة وتكافؤ الفرص , هو نظام يولد ميتا شأنه شأن النظم التى سبق للمحكمة الدستورية العليا أن حكمت بإعدامها ؛ ولا يغير من هذا الواقع محاولات الإلتفاف و الإنحراف بالتشريع عن غاياته ومقاصده السامية , بإستخدام المشرع الدستورى بشكل غير مشروع فى إضفاء المشروعية على مقاصد البهتان والفجور, اعتمادا على القوة المادية , وهى محاولات الشعب بكافة أحزابه وتياراته السياسية وقواه الوطنية وجماهيره الحاشدة لها بكل مرصاد .

تلك هي القسمات الكلية والسّمات الواضحة لرؤيتنا لملاح الإصلاح الدستورى فى مصرنا الحبيبة، والتي نأمل أن تكون مقدمةً لما نأمل فيه من نظام سياسى صحيح معافى من كل أمراض وأوجاع نظامنا السياسى القائم.. الأمر الذى يحتاج من الأساس إلى إرادة صادقة مخلصّة، ونية عازمة على تحقيق الإصلاح المنشود، خاصةً لدى النخب الحاكمة .

أ.د. محمد سعد الكتاتنى

عضو مجلس الشعب

رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين

كما نظمت الكتلة ورشة عمل كبيرة خلال الأجازة البرلمانية لشرح رؤيتها فى التعديلات الدستورية والإصلاح الدستورى وشارك فى الورشة التى عقدت يوم الثلاثاء 2006/9/12 العديد من المتخصصين والخبراء بهدف تحقيق وفاق وطنى حول هذه التعديلات .

وضمنت الورشة جلستي عمل: الأولى عن مناقشة رؤية الكتلة للتعديلات الخاصة بسلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقته بالسلطات الثلاثة، ورأسها الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد، وتحدث فيها الدكتور أحمد أبو بركة عضو الكتلة .

أما الجلسة الثانية فتدور حول مناقشة رؤية الكتلة للتعديلات الخاصة بتعظيم دور البرلمان وعلاقته بالسلطة التنفيذية، ورأسها الدكتور جمال زهران عضو مجلس الشعب والمتحدث باسم النواب المستقلين وتحدث فيها الدكتور حمدي حسن.

#### خامسا قانون الأحزاب السياسية:

تقدّم النواب حسين محمد إبراهيم (نائب رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين) وحمددين صباحي (حزب الكرامة تحت التأسيس) وسعد عبود، والدكتور جمال زهران، وكمال أحمد بمشروع قانون موحد للأحزاب السياسية بدلاً من القانون 40 لسنة 1977م الخاص بتنظيم وعمل الأحزاب السياسية.

واستشهد النائب حسين محمد بكلمة الدكتور فتحي سرور- في افتتاح المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق جامعة حلوان- عن دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري، والذي قال فيها: "من أهم المبادئ التي أكدتها المحكمة الدستورية العليا أن هناك حقوقاً وحرّيات أساسية وإن لم ينص عليها صراحةً في الدستور، مثل حرية تكوين الأحزاب، وذلك استخلاصاً من نصّ الدستور على أن نظام الحكم الديمقراطي يقوم على تعدد الأحزاب."

ووجّه المشروع- الذي أعده الفقيه الدستوري الدكتور يحيى الجمل- نقداً شديداً للمشروع القائم؛ باعتباره مقيداً لحرية تكوين الأحزاب، ومعرقلاً لوجود حياة حزبية سليمة، كما أنه تسبب في عدم وجود تعددية حقيقية؛ مما أصاب الحياة السياسية والحزبية بالجمود، وانتقد مقدمو المشروع لجنة شئون الأحزاب التي منحها القانون الحقّ الأصيل لمنح رخصة الأحزاب أو منع تكوينها .

واقترح المشروع أن الحزب يُعدّ قائماً بمجرد إخطار مؤسسيه وزارة الداخلية بصفة رسمية بتكوينه، فإذا كان لدى وزارة الداخلية موانع فلها أن تلجأ إلى القضاء الإداري تطلب منه وقف إنشاء الحزب.

ويتكون المشروع المقترح من 19 مادة قانونية، نصّت الأولى على أنه "للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية إنفاذاً لنصّ المادة الخامسة من الدستور، ولكل مصري الحق في الانتماء للحزب السياسي الذي يختاره؛ وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون."

أما المادة الثانية فتحدثت عن فكرة الحزب وتعريفه، وجاء فيها: "يقصد بالحزب السياسي كل تجمع من المصريين يؤسّس وفقاً لأحكام هذا القانون، ويقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، ويسعى بالوسائل السلمية لتحقيق هذه الأهداف عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم."

ونصت المادة الخامسة من المشروع على أن "الحزب يتم تأسيسه بمجرد الإخطار من مؤسسه إلى وزارة الداخلية بطريقة رسمية". ونصت المادة السابعة على أنه "لا يجوز قيام الأحزاب ذات الطابع العسكري أو شبه العسكري أو التي تستهدف إقامة ميليشيات مسلحة ولو رمزية، كما أنه لا يجوز قيام الأحزاب التي تفرق في عضويتها بين المواطنين على أساس الانتماء الديني أو العرقي". أما المادة التاسعة التي تُعد من أهم مواد المشروع المقترح فقد نصت على أن "الحزب يعتبر قائماً ومكتسباً الشخصية المعنوية ويعتبر شخصاً من أشخاص القانون العام بمجرد تقديم إخطار التأسيس، ويجوز للجهة التي تلقت إخطار التأسيس أن تتقدم بدعوى إلى محكمة القضاء الإداري تطلب فيها بناءً على أسباب تبينها عدم توافر شروط قيام الحزب لمخالفة نظامه الأساسي لمبادئ الدستور أو الشروط الواردة في المواد السادسة والسابعة والثامنة من هذا القانون، على أن يكون تقديم هذه الدعوى خلال خمسة عشر يوماً التالية لتسلم إخطار قيام الحزب، ويجوز أن تكون الدعوى مشفوعة بطلب عاجل يقضي بوقف إنشاء الحزب حتى تصل المحكمة في موضوع تأسيس الحزب".

كما نصت المادة على أنه يكون للجهة التي تلقت إخطار قيام الحزب ولوكيل مؤسسي الحزب الطعن في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا. وأكدت المادة على ضرورة الفصل في موضوع الدعوى على وجه السرعة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يستمر نظر الدعوى في الدرجتين أكثر من عام قضائي واحد، فإذا لم يُفصل في الدعوى خلال تلك الفترة اعتبر الحزب قائماً وله أن يباشر نشاطه الطبيعي، كما حدد المشروع محكمة مجلس الدولة بالنظر في كافة المنازعات التي تنشأ بين الحزب والجهات الحكومية أو غير الحكومية وبين الحزب وأعضائه.

كان لنواب الاخوان مواقف واضحة في القضايا العربية والاسلامية وقد استطاع نواب الاخوان من دفع المجلس إلي عقد جلسة خاصة لدعم الشعب الفلسطيني بعد الاجتياح الصهيوني لغزة، وقبل ذلك استخدم نواب الاخوان كافة الآليات البرلمانية فيما يتعلق بحكومة حماس المنتخبة وكيفية دعمها عربيا، ومع الحرب علي لبنان كان لنواب الاخوان دورا بارز فرغم العطلة البرلمانية ورفض رئيس المجلس عقد جلسة طارئة لمناقشة هذا التصعيد الصهيوني ضد لبنان، فقد عقد نواب الكتلة مع النواب المستقلين والمعارضة سلسلة من الاجتماعات فيما عرف بالبرلمان الحر، لبحث سبل الدعم الشعبي والبرلماني للشعبين اللبناني والفلسطيني، كما نظم النواب مسيرة لقصر عابدين قدموا فيها مذكرة لرئيس الجمهورية انتقدوا فيها أيضا التخاذل الرسمي والحكومي تجاه ما يتعرض له الشعب اللبناني، وقد سبق ذلك الإلتقاء بالأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى وبحث سبل الدعم الشعبي للشعبين الشقيقين.

## الفصل الخامس

### قضايا عربية ولقاءات دولية

وعلي صعيد آخر فقد ألتقي نواب الإخوان بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، كما ألتقي وفد من الكتلة بمستشار المفوضية الأوروبية، وفيما يلي عرضاً موجزاً لما سبق:

#### أولاً: جلسة خاصة عن الاجتياح الصهيوني لغزة

استجاب الدكتور أحمد فتحي سرور لطلب قدمه نواب الإخوان بتخصيص الجلسة المسائية ليوم الأربعاء 2006/6/28م لمناقشة الأوضاع في فلسطين والاجتياح الصهيوني لغزة.

كما أصدرت الكتلة بياناً انتقدت فيه الصمت الغربي والدولي والعربي لما يجري في غزة، وقالت الكتلة إنها تابعت ببالغ القلق الاجتياح الصهيوني لقطاع غزة، فجر الأربعاء 2006/6/28م، وطالبت الدول العربية والإسلامية بحكومات وشعوباً بإعلان دعمهم للشعب الفلسطيني وحكومته ضد هذا الاجتياح.

ودعت الكتلة الحكومة المصرية لاتخاذ الخطوات العاجلة لسحب السفير المصري من تل أبيب وطرد السفير الصهيوني من القاهرة، واعتبار ذلك أقل رد ممكن أن يصدر عن مصر قلب العالمين العربي والإسلامي.

كما طالبت الكتلة مجلس الشعب والحكومة وكافة قوى الشعب المصري ونقاباته ومؤسساته الشعبية والرسمية بتقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني ومساندته في محنته.

#### ثانياً: إلغاء زيارة أولمرت

كما شنّ نواب الإخوان هجوماً حاداً على الكيان الصهيوني الذي قام جنوده بقتل اثنين من رجال الشرطة المصرية على الحدود، واتهم النواب الحكومة بأنها المسؤولة عما حدث؛ لأنها لم تتحرك في السابق عندما قتل الصهاينة ثلاثة من الجنود بل كافأت الكيان الصهيوني بالإفراج عن عزام عزام ثم توقيع اتفاقية الكويز، وكأن دماء المصريين أصبحت رخصية للدرجة التي يكافأ بها المعتدون. وقد تقدم عدد من نواب الكتلة ببيانات عاجلة حول هذا الموضوع وكان منهم النائب علم الدين سخاوي الذي أكد أن وكالات الأنباء ذكرت قيام القوات الصهيونية بقتل اثنين من أفراد الشرطة المصرية وهما: محمد بدوي محمد صديق، وأيمن سيد محمد حامد، وفقدان شرطي ثالث بدون سبب واضح ومقنع، وقال سخاوي إن هذا الموضوع ليس بجديد ومتكرر مع ثبات مضمون الحادث في أن القتلى دائماً من المصريين، والقاتل دائماً من الجنود اليهود، وتساءل النائب: لماذا لم تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث، خاصة أن القوات الصهيونية قتلت مواطناً مصرياً يوم الثلاثاء الماضي بنفس الطريقة، وأدعت أنه مهرب!!

وقال النائب إنه في الوقت الذي يتقدّم فيه بالعزاء لأسر الشهداء، يؤكد على ضرورة أن يكون هناك ردٌّ رسميٌ يتناسب ليس مع حجم الواقعة التي بين أيدينا فقط وإنما مع تاريخ هذه الحوادث؛ حفاظاً على هيبة مصر كدولة رائدة في المنطقة، وحفاظاً على أرواح أبنائها.

أما النائب محمود مجاهد فقد أكد في بيانه العاجل أنه تلقى خبر مقتل الجنود بكل حزن وأسى على ما وصل إليه الحال على الحدود المصرية الصهيونية من قتل للجنود المصريين البواسل من قبل القوات الصهيونية المعتدية تحت أسباب واهية لا تقنع أحداً، وقال: من قبل قُتل 3 جنود مصريين بمنطقة محور صلاح الدين عام 2004م وقيل إنه بالخطأ وتعهّد وزير الخارجية المصري وقتها بعدم السكوت على هذا الأمر إذا تكرّر ثانية، وها هو الأمر يتكرّر ويُقتل اثنان من جنود وأبناء الوطن الغالي مصر، وهما من القوات المعنية بتأمين خط الحدود الدولي بسيناء، ويحاول الصهاينة تشويه صورة جنودنا المصريين بأنهم أطلقوا النار على دورية صهيونية، مما دفعهم إلى قتلهم وفرار جندي ثالث، وقال مجاهد" إنه موضوع لا يمكن السكوت عليه.

وطالب النائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية بالعديد من الخطوات منها فتح باب التحقيق الفوري في قتل الجنديين

والتوصل للأسباب الحقيقية وراء الحادث، والمطالبة بالتعويض السياسي باعتذار الكيان الصهيوني والتعويض المالي لأسر الشهداء على ما ارتكبه الصهاينة، وإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد، وهل يعتبر الكيان دولةً مسالمةً بعد قتلها جنودنا أو لا؟ وضرورة وضع أسس للتعامل الأمني عبر حدود الدولتين تضمن استخدام السلاح في حالات معينة وليس بشكل عشوائي، كما طالب النائب الحكومة بإعادة النظر في زيارة رئيس الوزراء الصهيوني لمصر وإلغائها مراعاةً لمشاعر المصريين، واحتراماً لدماء الشهداء.

وفي طلبات إحاطة أخرى طالب النائبان تيمور عبد الغني ومحمد البلتاجي الحكومة بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة للردّ على هذه الجريمة التي أصابت الشعب المصري بالحزن، وقالوا: ماذا يريد الكيان الصهيوني من الشعوب العربية التي يستشهد أبنائها يومياً خاصةً في فلسطين المحتلة، وقالوا للأسف: إن الكيان يدعمه الإمبريالية العالمية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعامل بازدواجية المعايير، وتدلل هذا الكيان الصهيوني على حساب الشعوب العربية والإسلامية.

**ثالثاً: مسيرة قصر عابدين**

نظم قرابة مائة نائب معظمهم من كتلة الإخوان مسيرة احتجاجية ضد ما يجري في فلسطين ولبنان بدأها من مجلس الشعب إلى قصر عابدين وقدموا مذكرة احتجاجية إلى رئيس الجمهورية على ما اعتبروه تخاذلاً حكومياً واضحاً تجاه ما يحدث في فلسطين ولبنان .

وألقى النائب حسين إبراهيم- نائب رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين- نص الرسالة التي قدموها لرئاسة الجمهورية والتي أكد فيها إدانة نواب مجلس الشعب الذين يمثلون الإخوان والمعارضة والمستقلين الموقف الحكومي المتخاذل مما يجري في فلسطين ولبنان .

وطالب النواب في الرسالة بطرد السفير الصهيوني من القاهرة وغلق السفارة، وقطع كافة العلاقات وسحب السفير المصري من تل أبيب، واتخاذ موقف حازم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت الكيان بكافة الأشكال، كما طالبوا بدعم الحكومة الفلسطينية المنتخبة ودعم المقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله، مؤكداً أنه لا فرق بين سنة وشيعة الآن .

وقد هتف النواب أثناء المسيرة بالعديد من الشعارات التي تدعم مطالبهم منها: "النواب قالوها قوية.. ليه الهجمة الصهيونية"، "أول

مطلب للنواب.. قفل سفارة وطرد سفير"، "أول مطلب للنواب.. قفل سفارة الإرهاب ."

#### رابعاً: الالتقاء بمندوب الأمين العام للأمم المتحدة

التقى وفد من نواب الإخوان بجنيف عبده- الباحثة بقسم حوار الحضارات- بمكتب السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، والتي أجرت حواراً معها تناول رأي الكتلة في عدد من المسائل السياسية التي سيعتمد عليها الأمين العام للأمم المتحدة في إصدار تقرير دولي عن الأداء السياسي للإسلاميين، خاصة في الدول التي فازوا فيها بمقاعد نيابية.

وقد دار الحوار حول كيفية إدارة الكتلة لملفاتها السياسية وبرامجها تحت قبة البرلمان ورؤية نواب الإخوان لعملية تداول وانتقال السلطة وكيفية تطبيقهم للشريعة الإسلامية حال وصولهم إلى الحكم، وهو الأمر الذي تتخوف منه الحكومات الغربية، وكذلك مدى قبولهم لمبدأ الحوار مع الحكومات الغربية والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

#### خامساً: الالتقاء بالمستشار السياسي للمفوضية الأوروبية

التقى وفد من نواب الكتلة بالسيد "أوليفر نت" مستشار المفوضية الأوروبية للشؤون السياسية والاقتصادية ظهر الثلاثاء 2006/5/23م في مكتب الكتلة؛ بناءً على طلب من المفوضية

لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من الديمقراطية والقضية الفلسطينية .

وقد أكد نواب الإخوان أنه لو أن الدول الأوروبية تحترم الديمقراطية وموقف الشعوب لما كان لها هذا الموقف من حكومة حماس، وهي الحكومة التي اختارها الشعب الفلسطيني في انتخابات لم تشهدها المنطقة العربية على الإطلاق، وقالوا إن فرض العزلة والحصار على حماس هو بمثابة فرض العزلة على الديمقراطية التي اختارها الشعب الفلسطيني، كما انتقدوا موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بشكل عام والتحيُّز الواضح تجاه الكيان الصهيوني، ووجهوا انتقادات أيضًا لموقف الدول الأوروبية من الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق، وقالوا إن ذلك ضد الحق والعدل والحرية التي تنادي بها أوروبا .

وفيما يتعلق بالموقف الأوروبي من الديمقراطية أكد نواب الإخوان أنهم يرفضون التدخل الدولي وخاصةً الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول، وخاصةً فيما يتعلق بالملف الديمقراطي والإصلاح السياسي، وطالبوا المفوضية وكل من يعتبر نفسه وصيًا على الدول العربية والإسلامية بأن يرفعوا أيديهم عن المنطقة ويتركوا الشعوب تتعامل مع أنظمتها كما تريد .

### في الختام

لم يكن ما سبق سوي عرضا موجزا لأهم الموضوعات التي كان نواب الإخوان طرفا فيها، وهناك أنشطة أخرى كثيرة ومساهمات داخل المجلس وخارجه قام بها نواب الكتلة إلا أن هذه الصفحات لا تسعها، وكما سبق الإشارة فإن أنشطة الكتلة موجود علي موقع الجماعة علي شبكة الإنترنت.

ونود أن نلفت النظر إلي أن مواظبة نواب الاخوان علي الحضور في كل الجلسات أوقف العديد من التجاوزات التي أعتادت عليها الحكومة، كما شكل نواب الإخوان الأغلبية في أكثر من جلسة وكادوا ينجحون في سحب الثقة من وزير المالية نتيجة أغلبيتهم إلا أن رئيس المجلس تدخل ورفع الجلسة، بل إن الدكتور سرور كان دائم التهديد للحكومة وللحزب الوطني بأن عدم حضورهم للجلسات قد يؤدي إلي أن يصبح المستقلون – أي الإخوان – هم

الأغلبية، وهو ما يدفعنا إلي الإشادة بكل أعضاء الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان وأدائهم المتميز الذي شهد به الجميع، ومواقفهم البطولية للدفاع عن هذا الوطن الذي يستحق منا تقديم كل غال ونفيس، كما تجدر الإشادة بالتعاون الجيد والبناء مع إخواننا النواب المستقلون والمعارضة الذين وقفوا معنا في صف واحد ضد تجاوزات الحكومة واختراقها للقانون والدستور، كما يجب الإشادة بكل من دعم الكتلة بخبراته سواء البرلمانية أو السياسية أو الاقتصادية وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور محمد مرسى رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان في برلمان 2005/2000، والمعتقل نتيجة مواقفه الوطنية ودفاعه عن الحريات والإصلاح والنهوض.

**حسين محمد إبراهيم**

**نائب رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين**